



جريمة نجع حمادي وملف الفتنة

كتاب جسور/١

جريمة نجع حمادي وملف الفتنة

د. جلال أمين
سلامه أحمد سلامه
د. حسن نافعه
د. عمرو الشوبكي
أحمد الصاوي
محمد المخزنجي
د. أحمد يوسف أحمد
د. علاء الأسواني
شريف حافظ
د. وسيم السيسي
هاني درويش
فرانسوا باسيلي

من قتل الأقباط

د. جلال أمين

فارق شاسع بين حادث اغتصاب طفلة مسلمة، الذي ارتكبه شاب قبطي في بلدة فرشوط في نوفمبر الماضي، وحادث قتل ستة شباب من الأقباط (بالإضافة إلى إصابة تسعة آخرين)، وهم خارجون من كنيستهم في ليلة عيدهم يوم ٦ يناير، بيد رجل مسلم. الفارق الشاسع الذي أقصده، ليس أن ذلك حادث اغتصاب وهذا حادث قتل، ولا أن الضحية في الحادث الأول شخص واحد، وفي الثاني ستة عشر شخصا، (خمسة عشر قبطيا بين قتيل ومصاب ومسلم واحد قتيل)، ولكن الذي أعنيه هو الفرق بين دور الدين في الحادثين، ففي الأول، لا أرى أى علاقة بين الدين وما حدث، بينما يلعب اختلاف الدين دورا أساسيا في الحادث الثاني.

لم يعتد الشاب القبطي على الطفلة المسلمة لأنه قبطي وهي مسلمة، بل لأنه شاب منحرف جنسيا، فاقد العقل أو الإرادة أو كليهما، ومن المتصور أن يقوم هذا الشاب القبطي بهذا العمل الإجرامي إزاء طفلة أو فتاة قبطية، كما أن من المتصور أن يقوم به شاب مسلم منحرف جنسيا وفاقد العقل والإرادة إزاء طفلة أو فتاة مسلمة، باختلاف الدين في هذه الحالة، أمر ثانوي لا قيمة له في فهم دوافع ارتكاب الجريمة.

ولكن في الحادث الثاني، ليس من المتصور أن يحدث حادث القتل بالعشوائية التي حدث بها، إلا إذا كان القاتل يأخذ دين الضحايا في الاعتبار، فالقاتل لم يكن يستهدف شخصا معينا بالذات، ولم يكن يهمله، فيما يظهر ما إذا كان القتلى سبعة أو أكثر، وإن كان من المؤكد أن يهمله هذا التوقيت الفظيع الذي اختاره لارتكاب جريمته.

لا يمكن إذن وصف الحادث الأول بأنه «طائفي» إلا بمعنى سطحي جداً وغير مفيد، ولكن من المؤكد أن الحادث الثاني «طائفي» إذ لا يوجد سبب واحد للاعتقاد بأن هناك سببا آخر لهذه الجريمة.

كان من الطبيعي إذن أن استغرب بشدة التصريح الذي صدر من رئيس مجلس الشعب، وكرره وزير الشؤون البرلمانية، والذي وصف فيه الحادث بأنه «مجرد جريمة فردية وليس لها دوافع دينية»، ونفى عنه صفة «الطائفية». وقد فسرت هذه التصريحات بأنها لا بد أن تكون مدفوعة بدوافع سياسية. ولكن أبسط تفكير فيما حدث يبين أن النتائج السياسية لهذه التصريحات سيئة جدا بدورها، إذ إن مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تساهم قيد أنملة في حل المشكلة الطائفية في مصر، ولا يمكن أن تخفف من شعور الأقباط بالمرارة، ولن تخفف من شعورهم بالاعترا

في هذا البلد، بل ستزيد هذا الشعور قوة.

ولكن الذي أصابني بإحباط أكبر ما قرأته في بيان النيابة العامة عن طريقة التصرف في هذا الحادث. لقد أنهت النيابة التحقيق في الحادث بسرعة مدهشة لا تتناسب أبدا مع خطورته، فأحالت القضية إلى محكمة الجنايات بعد عشرة أيام فقط من وقوع الحادث، وقالت في بيانها الذي أحالت به المتهمين الثلاثة إلى المحكمة (الكمونى وقرش أبو الحجاج وهنداوى) أنه «لم تسفر التحقيقات وتحريات الشرطة عن وجود محرضين، واقتطفت زعمهم بأنهم ارتكبوا الجريمة بسبب «تأثرهم بواقعة اغتصاب طفلة مسلمة بدائرة أحد المراكز المجاورة ومشاهدتهم للقطات مصورة لفتيات مسلمات في أوضاع مخلة وخادشة للحياء».

وتكرر هذا النفي لوجود محرضين في الجريدة الرسمية أكثر من مرة، إذ ذكرت أنه «رجحت مصادر أمنية أن هذا (أي الاغتصاب) هو السبب في قيام الكمونى بتنفيذ جريمته ليلة عيد الميلاد (الأهرام ١/١٧).

هل يتصور أن يحدث حادث كهذا دون تحريض من أحد؟ إن المعلومات المتوافرة عن القاتل الذي أطلق الرصاص تكاد تفصح بأنه لا يمكن أن يرتكب هذا الفعل إلا بتحريض من أحد. المعلومات عنه تفيد بأنه شخص ضائع تماما «مسجل شقي خطر» يرتكب الجريمة بعد الأخرى، وسبق اعتقاله في سنة ٢٠٠٢، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في جريمة بلطجة، أي أنه محترف إجرام، وأنه شخص يمكن استنجاره لارتكابه أي جريمة، إذا دفع له المقابل المناسب، وأن مثل هذا الشخص لا يمكن أن يرتكب عملا كهذا، أو أي عمل آخر، بسبب حماس انتابه لأي قضية أو مبدأ، أو مدفوعا بشعور فياض بالتعاطف مع الطفلة المسلمة التي تعرضت للاغتصاب، أو الشعور بالغضب (كما قيل إنه قال) بسبب نشر صور خادشة للحياء لبنات مسلمات... الخ.

(أي حياء لدى الكمونى يمكن أن تخدشه بعض الصور؟) هل مثل هذا المسجل الشقي الخطر هو الذي يتوقع أن يغضب للإسلام والمسلمين لدرجة ارتكاب جريمة بهذه البشاعة؟ هل هذا هو ما اقتنعت به النيابة العامة حقا؟

من المستفيد من جريمة كهذه؟ هل هو حقا رجل من نوع الكمونى؟ هل يستفيد منها الإسلام والمسلمون؟ هل المستفيد هو مصر والمصريون؟ أم أن المستفيد الحقيقي هو شخص أو مجموعة من الأشخاص أو دولة يهملها أو يهمهم القضاء على الإسلام والمسلمين، وأن يزداد حال مصر والمصريين انحطاطا؟

ألم يخطر ببال النيابة مثل هذا السؤال؟ أم أنه خطر لها وعرفت إجابته، ولكنها رأت الاحتفاظ به سرا وألا تخبر أحدا به، تحقيقا لمصلحة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو دولة لا تريد النيابة العامة أن تفضحها أو تفضحهم؟

.....
الشروق المصرية

هو قبطي.. فلماذا الغضب

سلامه أحمد سلامه

ليس صحيحا ما يقال من أن المذبحة التي وقعت في نجع حمادي، بإطلاق الرصاص على جموع المصلين الأقباط بعد قداس عيد الميلاد المجيد، هي مجرد جريمة جنائية وليست لها أبعاد طائفية.

بل هي في حقيقة الأمر حلقة في سلسلة الجرائم الطائفية التي وقعت قبل ذلك، وسوف تقع مادنا نترك أمر المصادمات والاحتكاكات والشعور بالظلم دون علاج جذري، معتمدين على ما يسمى بجلسات الصلح العرفية، وتبويس اللحي، والاعتذارات المظهرية.. لكي يبقى ما في القلب في القلب، دون حل للمشكلات التي تولد التوترات بين الأقباط والمسلمين.

ولو كنت شخصا وجدت نفسي في وضع كالذي وجد أهالي نجع حمادي أنفسهم فيه ذات ليلة، وهم يهنتون بعضهم بعضا بالعيد أمام أبواب الكنيسة، فإذا برصاصات الغدر تنهمر فجأة ودون مقدمات، لتحصد بعضهم بين قتيل وجريح، لما كانت سورة الغضب، وثورة الإحباط، والرغبة في الانتقام تكفي للرد على بشاعة الجريمة التي وقعت، وتجعل كل حديث عن المواطنة وحقوقها مجرد هراء يردده رجال الحزب الحاكم لبلوغ مآرب سياسية وقتية.

وحتى هذه اللحظة لم تستطع معظم القصص والروايات التي خرجت على لسان المسؤولين أن تقدم تفسيراً منطقياً واضحاً ومقنعاً للأسباب التي تدفع بالمتهمين الثلاثة الذين ألقى القبض عليهم إلى ارتكاب الجريمة. والأكثر من ذلك، أن يستخف المسؤولون بعقول الناس، فيقال إن أحد المتهمين أو ثلاثتهم مسجلون خطراً، يستأجرون في ارتكاب الجرائم.

وأنهم سلموا أنفسهم طواعية ولا يعرفون الباعث لديهم على ارتكاب الجريمة. ويعجز المسؤولون عن الإجابة عن سؤال مهم هو: لماذا يغيب الأمن عن الوجود الكثيف الذي اعتدنا أن نرى مثله في شوارع القاهرة لدى كل صغيرة وكبيرة، في ليلة تجمع المسيحيين لأداء الصلاة؟ ولماذا يترك المسجل الخطر مطلق السراح؟

يتهم الإخوة الأقباط أجهزة الأمن بالتقصير، كما تثار الشكوك حول بعض رجال الحزب الحاكم بالتواطؤ وإغماض العيون.. هؤلاء الذين تعلو أصواتهم بعد وقوع الكوارث، يسهمون في البداية في إشاعة التوتر والاحتقان ثم يسارعون بعدها إلى لعب دور الوسيط والمخلص والحكم بعد أن تكون نيران الفتنة قد اشتعلت!؟

ومن أغرب الأمور التي تدل على الخلط والتدليس، أن يحاول البعض - في مناقشات برلمانية - الربط بين ما جرى على الحدود مع غزة من مشكلات وصدامات أدت إلى مقتل مجند مصري

وبين انفجار العنف الطائفي في نجع حمادي.

وهي تأويلات غبية بئسها. فلم يكن ينقصها غير اتهام حماس أو حزب الله وإيران بأنهما وراء تلك الأحداث. بينما يتجاهل الجميع أن جذور الفتنة مزروعة في المدن والقرى والنجوع التي شهدت إحراق البيوت والمتاجر والكنائس. وأن الغضب الناجم عن الإحساس بالظلم والتهميش لا بد أن يولد ردود فعل عنيفة.

وخلال العقود الأخيرة لم تعد جرائم الثأر مقصورة على جرائم العرض والإرث والاعتصاب، بل أصبحت الخلافات الدينية والطائفية جزءاً لا يتجزأ من المناخ الاجتماعي السائد. يغذيه انحياز الدولة، وغياب العدالة والمساواة في المعاملة بين الأقباط والمسلمين، وعدم تفعيل القوانين في الجرائم الطائفية وإنزال العقاب بمرتكبيها أياً كانوا. ولم تستطع الدولة أن تبرر حتى الآن لماذا لم تصدر المحاكم أحكاماً في عشرات الجرائم الطائفية التي وقعت على مدى السنوات الأخيرة.

لا حاجة إلى القول بأنه في الوقت الذي تضاءلت إلى حد كبير جوانب الإثارة والتحريض التي تسببت فيها بعض الصحف أحياناً في إفساد العلاقة بين الأقباط والمسلمين، تولت الفضائيات وبعض البرامج التليفزيونية بدلاً منها الآن إثارة البغضاء والكرهية، وأصبحت مصدراً للشقاق والنفاق بين أبناء الوطن الواحد. وقد قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بمهمة جليلة في تنقية الكتب المدرسية مما حفلت به من إساءات لدين ضد آخر.

ولكن ظلت تحلق في الأجواء غمامة من سوء الفهم المتبادل، وسوء الظن، يطلقها بعض المتعصبين في المساجد والكنائس، فيضللون بها بعض البسطاء غير المتعلمين، ويزرعون الكراهية في قلوب الآخرين. ولكن بدلاً من مواجهة هذه النواقص، يبحث بعضهم الآن عن الأصابع الأجنبية الدخيلة.

خطورة المذبحة التي وقعت في نجع حمادي، ليست فقط في سقوط هذا العدد من القتلى دفعة واحدة، ولكن في تثبيت الاتهامات التي توجه إلى الدولة المصرية بأنها عاجزة عن حماية الأقليات فيها.. وهذا معناه أن تكون قبطياً، فلا بد أن تكون غاضباً ومتأهباً في كل لحظة للدفاع عن نفسك وحقك في الحياة ودينك وعرضك.

وهذا شعور خطير، إذا استشرى وتفاقم فقد يحفر أخوداً عميقاً في جسم الأمة، التي تعبنا من هؤلاء الذين لا يكفون عن التلغني بها ويفعلون كل شيء من شأنه إجهاضها.

ربما تكون النفوس قد هدأت الآن بعض الشيء. ولكنني على يقين من أنه مثل هدوء بركان تتجمع حممه للانفجار في أي لحظة مرة أخرى، إذا لم تسارع الدولة - بالسياسة والقانون وليس بالأمن والشرطة - إلى مواجهة المشكلة بحلول جذرية عادلة، تبدأ بالمكاشفة والمصارحة وإعلان الحقائق دون تمويه. ولدى المجلس القومي لحقوق الإنسان ملفات كاملة تتضمن حلولاً ومقترحات جادة لهذه الأزمة، لا تريد الدولة حتى أن تقرأها!

.....
الشروق المصرية

النائبة الشجاعة

سلامه أحمد سلامه

كشفت المناظرة الجريئة التي خاضتها النائبة الشجاعة جورجيت قلليني، عن الخواء الشديد لمفهوم الديمقراطية البرلمانية التي يمارسها الأعضاء من أغلبية الحزب الحاكم، أثناء المناقشة البرلمانية لمذبحة نجع حمادي. وظهر بوضوح أن من بين السيدات المصريات المشتغلات بالعمل العام، من هُنَّ أقوى شخصية، وأوسع أفقا، وأشد إيمانا بالديمقراطية. كما ظهر أن الفهم القاصر للعمل الحزبي الذي يتطلب الحوار حول برامج وسياسات محددة، قد انقلب في البرلمان المصري إلى نوع من سلوك القطيع دون مناقشة أو تدبير، بل أصبح نوعا من ديكتاتورية الأغلبية.

لم تستطع النائبة قلليني وهي عضو في الحزب الوطني أن تكذب نفسها وتخدع ضميرها وتشهد زورا على ما رأته بعينها، وسمعته بأذنيها أثناء زيارتها لنجع حمادي في أعقاب المذبحة مع فريق من حقوق الإنسان.. فقالت إنَّ ما وقع في نجع حمادي يعد جريمة طائفية بكل المقاييس. وقد تضافرت في التغطية عليها جهود الأمن والمحافظة.

واضطر المطران في نهاية الأمر إلى الانضمام للجوقة خوفا وطمعا.. وبعبارة أخرى حفاظا على مصالح شعبه، وحتى لا يتحول الموقف إلى فتنة كبرى.. وهكذا تحول الحادث المفجع إلى جدال لفظي أجوف: هل هو جريمة جنائية أم جريمة طائفية؟ ولا يوجد في الحقيقة خلاف بين التعريفين. فالجريمة الجنائية قد تنطوي على أبعاد طائفية..

والجريمة الطائفية هي جنائية مكتملة الأركان. وقد بدا وكأن الغرض من إغراق الناس في هذه السفسطة هو إبعاد شبهة الفتنة التي تنجم عن وقوع اضطهاد لفئة ما بسبب الدين أو العرق. ولم يستطع أصحاب القول بالجريمة الفردية أن يشرحوا حتى الآن لماذا يقع إطلاق الرصاص على جمهور المصلين بعد أداء القداس في لحظة احتفال ديني كبير، ويكون ضحيته ستة من الأقباط؟ وما هو الدافع الحقيقي خصوصا أن مرتكبي الحادث من البلطجية والمأجورين، وليسوا من المتعصبين الدينيين؟!

وهذا ما حاولت أن أقوله النائبة جورجيت قلليني، وقالته بصوت عال داخل البرلمان وخارجه.. في الوقت الذي كانت الدولة تبحث فيه عن مخرج دبلوماسي لتبرير الحدث الفظيع أمام العالم. وكان الأمر لا يعدو أن يكون جريمة ارتكبتها عصابة من المجرمين. وأظن أنه لولا مأساة زلزال هايبنتي ومفاجأة السيول التي أغرقت سيناء وأسوان لما توقف العالم عن تصويب سهامه إلينا.

لقد بدا تكتل أغلبية الحزب الوطني في مجلس الشعب، لكتم أنفاس النائبة، وقطع لسانها عن الكلام، وتوجيه الاتهامات إليها بأنها تسعى لبطولة كاذبة، من أكثر المشاهد البرلمانية مدعاة

للسخرية، ورغبة في المداراة عليها. وأكبر الظن أنها لو لم تكن سيدة صعيدية صلبة المراس، ولو لم تكن عضوا بالهيئة البرلمانية للحزب.. لعولمت كما يعامل نواب الإخوان في بعض الأحيان، بمنعها من الدخول وحرمانها من الحضور، وربما طردها من صفوف الحزب، وهو ما سوف تظهر تجلياته مع إعداد قوائم المرشحين عن الحزب في الانتخابات المقبلة.

لماذا إذن ووجهت جورجيت قلليني بكل هذا العنت البرلماني الذي لا يقل عن العنف الطائفي الذي نشكو منه؟ وهل إنكار البعد الطائفي في مذبحة نجع حمادي، ونفى وجود محرضين وراءهم، سوف يقضى على الفتنة ويمنع انتشارها واستغلالها؟! هكذا بدا التفكير السياسي لجهاذة الحزب الوطني والمسؤولين الذين بدأت تزعجهم ردود الفعل القادمة من الخارج، والتي جعلت وزير الخارجية الإيطالي ينتقد معاملة الأقباط في مصر.

وردت الخارجية المصرية بأن السلطات الإيطالية أيضا تسيء معاملة المهاجرين واللاجئين الأفارقة الذين يحطون على شواطئها.. فما أبعد المسافة بين الواقعتين، وما أغرب المقارنة بين الحالتين.. خصوصا ونحن نتهاون مع إسرائيل في مطاردة الهاربين واللاجئين عبر الحدود المصرية إلى الجانب الآخر! ليس يجدي كثيرا الإغراق في إنكار وجود توتر طائفي في مصر.

وإذا كان المسؤولون قد سارعوا إلى استبعاد الطائفية من نجع حمادي وسائرهم المطران في ذلك، فإن هذا الإنكار لا يعنى بمنتهاى البساطة سوى التجاهل لجذور الفتنة، وإغماض العيون عن المشاكل والخلافات التي تسبب الاحتكاك والخصومة، وتعميق الشعور بالظلم. وما لم نواجه هذه المشاكل بصراحة ونجتئها من جذورها، فسوف تظل مصدرا للمحن والإحن التي تحيط بنا.

ليس يجدي كثيرا ما شهدناه في مجلس الشعب وما سوف نشهده في الشورى من مناقشات عقيمة معقمة، تقتفر إلى الصراحة والمواجهة، وتبدو مثل تمثيلية توزع فيها الأدوار، وتتكرر الحجج والكلمات، وتنزلق فيها الخطب عبر الأسماع كما ينزلق اللاعبون على سطح الماء، ثم يخرج النواب وعلى وجوههم ابتسامة صفراء.

لن يجدي كثيرا أن تشارك الصحافة في التغطية والتمويه على الحقائق. وتمتلئ صفحاتها بأحاديث زائفة عن عمتي ما تيلدة وجارتي نازك وصديقي الذي كان يجلس معي على القهوة، ونحتفل معا بأعياد الأضحى وذبح الخروف وعيد الميلاد المجيد والغطاس، وتبادل فيها الكعك والهدايا.

لقد تصفحت في الأيام الأخيرة عددا من الصحف والمجلات التي عالجت أحداث المذبحة بلغو لا يقدم ولا يؤخر، ولا يصدق المسلمون ولا الأقباط. فالكلام لا يغنى عن الفعل. وقد اعتدنا أن نتكلم كثيرا ونعمل قليلا.. وإلا فما معنى أن نظل نعيد ونزيد في التقرير الذي كتبه جمال العطيبي قبل نحو عشرين عاما لعلاج المشاكل الطائفية، وعلى رأسها مسألة دور العبادة.. ثم لا تتخذ خطوة واحدة لتنفيذها؟! هذه هي القضية!

الشروق المصرية

جريمة نجع حمادي والطريق السريع نحو دولة فاشلة

د. حسن نافعه

وتتبع جذوره ومظاهره، واقتراح الحلول الكفيلة باستئصاله نهائياً من التربة المصرية، ومنح هذه اللجنة ما تحتاجه من صلاحيات لمتابعة تنفيذ هذه الحلول وتحولها إلى واقع مطبق على الأرض.

ولأن المجال لا يتسع لتقديم صورة متكاملة لطبيعة وتطور المسألة الطائفية في مصر بكل تعقيداتها، فلا مناص من الاكتفاء هنا بملاحظات سريعة، أمل أن تلقى بعض الضوء على رؤيتي لهذه المسألة الحساسة والمعقدة.

الملاحظة الأولى: تتعلق بحجم التغير الذي طرأ على المجتمع المصري في نظرته للأقباط. فعندما أقرن بين المناخ الذي كان سائداً إبان مراحل الطفولة والشباب سواء في تلك القرية الجميلة الوادعة من قرى البحيرة طوال الخمسينيات، أو خلال فترة دراستي بالجامعة أو فترة العمل القصيرة بالقاهرة في الستينيات، وبين المناخ السائد الآن بينناي شعور بالذهول لدرجة الإحساس أحياناً بأنني أعيش في بلد آخر مختلف تماماً.

أذكر أن والدي، رحمه الله، كان شديد التدين والورع، وكان يصبر دائماً على اصطحابي معه وأنا طفل لأداء صلاة الفجر في جامع القرية، ومع ذلك كانت علاقته بأقباط القرية شديدة الود والحميمية. بل أذكر أن أسرة مسيحية كانت تملك أرضاً زراعية مجاورة لنا، وكنا نتبادل معها الزيارات والمعاملات ونتقاسم الطعام.

وقد استمر هذا المناخ أثناء سنوات الدراسة في جامعة الإسكندرية حيث كانت «الشلة» التي انتمى إليها تضم مسلمين ومسيحيين يرتبطون فيما بينهم بمشاعر صداقة حميمة، ظل بعضها قائماً حتى الآن بنفس القدر من القوة والمتانة، كما استمر أثناء فترة عملي القصيرة في القاهرة وحتى توجهي للدراسة في فرنسا في بداية السبعينيات.

وطوال تلك الفترة الممتدة لم أسمع أحداً قط يشير إلى أن تناول الطعام أو تبادل التهاني مع المسيحيين في أعيادهم حرام أو مكروه أو يضعف من الإحساس بالهوية. وهذا معناه أن المسألة الطائفية، كما نراها اليوم، ظاهرة طارئة، وإفراز لسياسات داخلية وخارجية معينة، وليست سمة أصيلة في المجتمع المصري.

الملاحظة الثانية: تتعلق بتوقيت الظاهرة وأسبابها، فقد بدأت إرهاباتها في عهد الرئيس السادات، وتفاقت إلى درجة خطيرة في عهد الرئيس مبارك، وارتبط ظهورها وتطورها ارتباطاً عضوياً بتحويلات بنوية في السياسات الداخلية والخارجية، خاصة ما تعلق منها بسياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب، وبسياسة «السلام» أو التسوية مع إسرائيل،

كما ارتبط بتحويلات بنوية في طبيعة النظام الحاكم، خاصة ما تعلق منها بتنامي دور «الجماعات الإسلامية المتطرفة»، من ناحية، و«رجال الأعمال»، من ناحية أخرى، وما صاحب ذلك كله من تجريف سياسي واجتماعي مهّد الطريق لصعود نجم «جمال مبارك» وتبلور مشروع التوريث.

من هنا وجب الحذر من الربط الميكانيكي الخادع الذي يرى في «الصحة الإسلامية» سبباً مباشراً وحيداً لـ«المسألة الطائفية». فالفهم الصحيح للمسألة الطائفية في مصر يقضى بضرورة إمعان النظر في تفاصيل الصورة كاملة بكل شموليتها وتعقيداتها.

فالمسألة الطائفية هي جزء من وضع عام يتسم بتزايد معدلات البطالة وشيوع الفقر وتدهور

أظن أنه أن الأوان كي يعترف الجميع بوجود مسألة طائفية في مصر تزداد تفاقماً وخطورة وتعقيداً بمرور الأيام، وباتت تشكل قنبلة ضخمة توشك أن تنفجر في وجه الجميع. فحين يصل الأمر إلى حد تواطؤ عدة أفراد لارتكاب جريمة بهذه البشاعة مع سبق الإصرار والترصد وتعمد إطلاق النار عشوائياً على مواطنين أقباط فرغوا لتوهم من أداء قداس عيد الميلاد، يتعين على كل مواطن شريف في هذا البلد، أيا كانت ديانته أو ميوله السياسية والأيدولوجية، أن يدرك أن الرصاص الذي انطلق أمام مطرانية نجع حمادي كان مصوباً في الوقت نفسه إلى صدره هو، وأن الشظايا المتطايرة منه ستصيبه يوماً ما في مقتل ما لم يتحرك فوراً للضغط من أجل إيجاد حل جذري شامل.

ولأن الكل بات يدرك يقيناً أنه يصعب على مجموعة من القتلة الصغار أن تتحرك بمثل هذا القدر من الجسارة، لارتكاب جريمة بمثل هذا القدر من الخسة، دون أن يكون وراءها محرضون ومتواطئون، فإن أي معالجة جادة للمسألة الطائفية في مصر يجب أن تبدأ بالمطالبة بإجراء تحقيق مختلف نوعياً عن تلك التي جرت في أحداث طائفية سابقة، والتي شابها عوار واضح باعتراف كل المخلصين لهذا الوطن.

فالتحقيق المطلوب هذه المرة يجب أن يجري بشفافية كاملة ونزاهة تامة ليكون قادراً على كشف كل المالبسات والتفاصيل، بما في ذلك نوعية ودوافع المحرضين والمتواطئين، أيا كانت مواقعهم أو عقائدهم، وألا يكتفي هذه المرة بالكشف عن الجناة أو بالدعوة إلى القصاص منهم وإنزال العقاب الذي يستحقونه بهم.

ولا جدال في أن تحقيقاً من هذا النوع ربما يكون كافياً لتهدئة الخواطر والنفوس، وهي خطوة مهمة وحيوية في حد ذاتها، لكنه لن يكون كافياً لضمان عدم وقوع حوادث مماثلة في المستقبل. لذا يجب أن يتبع هذه الخطوة، أو يجري بالتوازي معها، خطوة أخرى تتمثل في تشكيل لجنة مستقلة تضم مختلف الكفاءات اللازمة لدراسة أسباب ودوافع التوتر الطائفي في مصر،

مستوى الخدمات، خاصة التعليمية والصحية، بل وترهل الدولة وعجزها عن أداء وظائفها الأساسية.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بتحويلات البيئة الإقليمية والعالمية المحيطة، حيث طرأت، بالتزامن مع ظهور وتطور المسألة الطائفية في مصر، تحولات عميقة على بنية وعلاقات القوى في النظامين الإقليمي والدولي.

فعلى الصعيد الإقليمي انتقل زمام المبادرة والفعل تدريجياً من دول «الثورة» إلى دول «الثروة»، بما له من تداعيات على نمط القيم السائد. كما قامت إسرائيل في الوقت نفسه، خصوصاً بعد نجاحها في إخراج مصر من ساحة الصراع بإبرام معاهدة صلح منفرد، بتكثيف ضغوطها على الدول العربية المجاورة لفرض تسوية نهائية بشروطها.

وبينما ترتب على اندلاع الثورة الإسلامية في إيران تقوية التيارات والحركات الأصولية، فقد أدى في الوقت نفسه إلى دعم المعسكر الرفض للتسوية بالشروط الإسرائيلية، وأصبح التيار الإسلامي هو عماد التيار المقاوم للغزو والاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً في لبنان وفلسطين. أما على الصعيد الدولي فقد سعت الولايات المتحدة لتوظيف التيار الإسلامي لضرب التيار القومي في مرحلة أولى قبل أن تسعى لتوظيفه، في مرحلة تالية، لكبح جماح التوسع السوفيتي، خاصة في أفغانستان، إلى أن تمكنت من تحقيق الانتصار على الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة. وحين تربعت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي منفردة أصبح الإسلام الراديكالي هو عدوها الاستراتيجي البديل.

ولا جدال في أن هذه التحولات على الصعيد المحلي والإقليمية والعالمية خلقت بيئة داخلية وخارجية مواتية تماماً لبروز وتفاقم «أزمة طائفية» في المنطقة كلها، وليس في مصر وحدها، لم تقتصر على خلق وتعميق التناقضات بين أتباع الأديان والأعراف المختلفة، وإنما إثارة الفتن أيضاً بين أتباع الدين والعرق الواحد.

ويكفي أن نلقى نظرة عابرة على ما جرى ويجري في لبنان والعراق والسودان والصومال واليمن وفلسطين وغيرها، لنندرك أننا إزاء مشروع متكامل لتفتيت المنطقة وإعادة تشكيل خريطتها السياسية والجغرافية على أسس طائفية.

وهنا يجب أن ننتبه إلى أن الولايات المتحدة لم تتورع عن التحالف مع شيعة وأكراد العراق لضرب نظام صدام «السنّي»، ومع السنة وبعض المسيحيين والدروز في لبنان لنزع سلاح حزب الله «الشيعي» وإخراج سوريا «العلوية» من لبنان، ومع السلطة الفلسطينية «السنية» المعتدلة في مواجهة «حماس» السنية الراديكالية... إلخ.

فإذا انتقلنا من الإطار الإقليمي والدولي العام لنلقى الضوء على خصوصية الحالة المصرية فسوف نجد أن أطرافاً كثيرة في مصر، في مقدمتها النظام والمؤسسات الدينية الرسمية، المسيحية منها والإسلامية، حاولت استغلال وتوظيف المسألة الطائفية، كل لحسابه الخاص. فالنظام استخدمها وسيلة لتخويف الأقباط من الإخوان المسلمين، أقوى فصائل المعارضة السياسية، لضمان تأييدهم الانتخابي وتمير مشروع التوريث.

والكنيسة استخدمتها وسيلة لإحكام قبضتها على الأقباط لتوسيع دائرة نفوذها ومدّها إلى المجالين السياسي والاجتماعي، ليصبح البابا شنودة رئيساً لجمهورية أقباط مصر وليس فقط زعيمهم

الروحي. أما الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية فقد استخدمها وسيلة للتغطية على تبعيتهما المطلقة للسلطة السياسية ولتعويض ما فقده بسببها من هيبة لدى كثير من المسلمين.

في هذا السياق، لم يكن غريباً أن تعج الحياة السياسية في مصر بتناقضات تثير العجب. ورغم كثرة الأمثلة على هذه التناقضات، فإنني اكتفى منها هنا بمثال واحد يبدو لي بالغ الدلالة، فالكل يعرف أن الحزب الحاكم يعد المسؤول الأول والوحيد عن عدم صدور قانون دور العبادة الموحد، على الأقل بحكم ما يتمتع به من أغلبية تشريعية ساحقة في مجلس الشعب، ومن ثم كان يفترض، منطقياً، أن تقف الكنيسة في خندق المعارضة السياسية لتصبح، على الأقل، متنسقة مع مطالبها الخاصة بحقوق المواطنة.

غير أن البابا شنودة، الذي نكن له كل الاحترام بسبب مواقفه الوطنية الراضية للتطبيع مع إسرائيل، ضُبط ذات يوم متلبساً بالترويج لجمال مبارك وداعياً له وريثاً لخلافة والده، وهو موقف سياسي لا علاقة له بالدين، والمؤكد أنه استفز مشاعر الأغلبية الساحقة من المصريين، المسلمين والأقباط على السواء، الساعين لتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي في مصر.

لكن يبدو أن النظام نجح في استخدام «الجماعة» و«الكنيسة» فزاعة يخيف بكل منهما الآخر ليبقى هو مهيمناً، وليتمكن من عقد الصفقات مع كل منهما على حدة كي يتمكن من تمرير مشروع التوريث.

فمتى يدرك رجال الدين، المسيحيون منهم قبل المسلمين، أن مبدأ المواطنة الذي يتحدثون عنه كثيراً ويطالبون بتطبيقه لا يقتصر على تحقيق المساواة بين الأقباط والمسلمين، وإنما يفترض أيضاً أن يكفل جميع الحقوق لجموع المواطنين دون تمييز، بما في ذلك الحق في الترشح والانتخاب وتشكيل الجمعيات والأحزاب، وتوفير ما يضمن حرية ونزاهة الانتخابات، مما يعني بكل بساطة أن «المواطنة» و«التوريث» هدفان لا يلتقيان أبداً.

المواطنة مبدأ غير قابل للتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي كامل. ولأن في مصر نظاماً جمهورياً فمن الطبيعي أن يكون غير قابل للتوريث، والنظام الديمقراطي هو السبيل الوحيد لمنع تحول مصر إلى دولة فاشلة.

تخيل ما الذي يمكن أن يحدث لو تمكن المتطرفون من أقباط المهجر من استغلال حادث نجح حمادي لإقناع البعض في الداخل بحمل السلاح في مواجهة الإرهاب الإسلامي ضد المسيحيين في مصر؟ ألا تكون مصر، في ظل هذا العجز الشامل للنظام، قد بدأت الانزلاق على طريق التحول إلى دولة فاشلة؟

.....
المصري اليوم

القنبلة الطائفية

د. عمرو الشوبكي

جاء الحادث الإجرامي الذي شهدته مدينة نجع حمادي ليضع البلاد أمام نوعية جديدة وغير مسبوقة من حوادث العنف الطائفي، فلم يسبقه عراك، لأننا اعتدنا أن نرى ضحايا الطائفية عقب مشكلات تحدث بين المسلمين والمسيحيين على بناء كنيسة أو على علاقة أو إشاعة عاطفية، أما هذه المرة فنحن أمام انتقام عشوائي حتى لو كان على خلفية قصة اتهام شاب مسيحي باغتصاب طفلة مسلمة، فإن الضحايا ليس لهم علاقة بالمتهم من قريب أو بعيد، وسقطوا ضحية أيد غادرة ليلة عيد في واحدة من أكثر الحوادث الطائفية بشاعة ومأساوية.

والمؤكد أن هذا الحادث سيضاف إلى سلسلة الحوادث الطائفية التي شهدتها مصر دون حساب، وسيضاف أيضاً إلى سجل الفشل الحكومي في التعامل مع هذا الملف الذي صار أشبه بقنبلة موقوتة معرضة للانفجار المدمر في أي لحظة.

والواضح أننا أمام حالة متصاعدة من الاحتقان بدأت نذرها الخطيرة منذ جريمة الكشخ التي جرت منذ عشر سنوات، وراح ضحيتها عشرات الأقباط، ومع ذلك لم تتحرك الحكومة لمعالجة أسبابها لأنها كانت ببساطة ستعنى مراجعه أحد أسباب بقائها الطويل في الحكم وهو سياسة الموائمات والحلول التلقائية.

ورغم أن جريمة الكشخ كانت إشارة قوية على أن العنف الطائفي انتقل من الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى الشارع والمجتمع، الذي بات هو المشكلة وليس قلبه «متطرفة» أو «منحرفة» أو «مندسة» كما تصرح الأجهزة الحكومية على وصف كل مصيبة تجرى في مصر.

والمؤكد أن أي مجتمع معرض لأن يذهب نحو المحافظة والانغلاق أو حتى التعصب، ولكن الفارق بينها يقاس على أساس التمييز بين المجتمعات العشوائية التي وضعت القوانين لكي تخالفها، وبين تلك التي تعيش في ظل دولة قانون ونظام ديمقراطي يشعر الجميع بأن هناك قواعد ستطبق على المخطئين والمجرمين، فيصبح التعصب «خياراً شخصياً» لا ينعكس على المجال العام في التمييز على أساس الدين، أو في اعتداء على دور عبادة دون عقاب، أو في الترويج لخطاب كراهية طائفي دون حساب.

بالتأكيد في كل دولة قانون ديمقراطية يحدث انحراف أو عدم احترام لتلك القوانين، ولكن ينظر له على أنه انحراف وجريمة تستحق العقاب بالقانون، وليس بالجلسات العرفية وبالشعارات اللزجة حول الوحدة الوطنية وعنصري الأمة.

نعم مصر بحاجة لتعليم غير طائفي، وبحاجة أيضاً لقانون موحد لدور العبادة، وتحتاج أيضاً لوضع قواعد قانونية تخرج قضية بناء الكنائس من الصورة الصراعية التي عليها الآن إلى مدخل للتآلف الاجتماعي والديني بين أبناء الوطن الواحد، فيتوقف المسيحيون عن بناء حصون وقلاع يوضع على بعضها أكثر من ١٠ صلبان (مشهد لا تجده في أي بلد إلا مصر)، وإصرار، كما هو الحال في نجع حمادي، على أن تكون أبراج الكنيسة أعلى من أي مبنى مجاور، في تحد أدى إلى استفزاز المسلمين ولم يفد المسيحيين، لأن القضية هي حق المسيحيين في بناء الكنائس للصلاة وليس قلاعاً للاشتباك مع المجتمع.

وقد تركت كل هذه القضايا الشائكة للعشوائية وللاجتهاد الفردي فدفع ثمنها المسيحيون، مع أن المفترض أن ينظم القانون كل تفاصيل عملية بناء دور العبادة كما جرى في كثير من المجتمعات الأوروبية التي وضعت قواعد صارمة تحكم بناء المساجد، دون أن تترك أمراً للصدفة أو للاجتهاد الفردي بما فيها مشاعر الناس تجاه هذه المساجد، ودون أن تأتي في الوقت نفسه على حق المسلمين في بناء دور عبادة.

ولأن دولة القانون أخذت إجازة في مصر، ولأن النظام السياسي برمته قائم على الموائمات فقد ترك ملف الاحتقان الطائفي للتدخل الأمني دون البحث في جذور المشكلة، بل إن ما بدا أنه انفتاح على بعض مطالب المسيحيين بدا في أعين المسلمين أنه قبول بضغوط الكنيسة وابتزاز بعض جماعات أقباط المهجر.

وتركت الدولة كل جماعة تفعل ما تشاء طالما لم تنظم نفسها في حركة سياسية، فتركت لهم برامج تعليم دينية تروج للكراهية ورفض الآخر، وفتح الباب على مصراعيه أمام خطاب إسلامي طارد، لا علاقة له بقيم الإسلام ولا بجوهر الدين، وتدين شكلي قادة شيوخ الزوايا بالتحالف مع الدعاة الجدد ومروجي الخرافات والتفسيرات «الإسلامية» للأحلام، الذين ملأوا كل قنوات التلفزيون الرسمي والخاص بخطاب كارثي حدثهم عن الدين والأخلاق في وقت انهار فيه الاثنان.

وأدى هذا المناخ إلى دفع المسيحيين نحو التقوقع والانغلاق على الذات، وبالغ بعضهم في رد فعله مدعوماً من تطرف بعض جماعات أقباط المهجر، وتشدد الكنيسة وانغلاقها، ونسوا جميعاً في غمرة السجلات الطائفية أن خطاب الكراهية الذي أطلقوه بحق الإسلام والمسلمين سيضطرون بعده، في حال استعادة دولة القانون والديمقراطية، أن يتصالحوا بمحض إرادتهم معهم، وسيبدو أمراً غريباً وأنت تسعى إلى أن تتساوى في الحقوق والواجبات وتحتل الوظائف العامة دون تمييز، وفي الوقت نفسه تحمل ثقافة فرعية تحمل كراهية للآخر وترفض ثقافته الإسلامية (التي هي في الحقيقة ثقافتك)، وتقدم تفسيرات مضحكة وعنصرية لتاريخ بلدك وتتحدث عن الاحتلال العربي وتقول عن رجل محترم مثل محافظ قنا (أياً كانت أخطاؤه) إنه عميل لجيش الاحتلال العربي الإسلامي، كما قال أحد المواقع القبطية المتطرفة، فهل تنتظر في ظل هذه اللغة أن يتعاطف عموم المسلمين مع قضاياك؟

الحقيقة أن جريمة نجع حمادي لا يتحمل وزرها فقط من ارتكبوها، إنما المجتمع الذي سلم عقله لمجموعة مشايخ بثوا فيه أسوأ ما يمكن تخيله من قيم في تاريخ مصر الحديث، وابتعد الناس عن قيم الدين لصالح الخرافة والتعصب، ونسوا العيش بكرامة وتسامح، ولم يفرق معهم أكوام

القمامة في أحيائهم الغنية والفقيرة، ولا التحرش الجنسي المتكرر، ولا تحويل عيد إلى ماتم بقتل ٧ مواطنين منهم شباب في عمر الزهور كانوا في انتظار قبلات الأمهات والأهل، لأن قبلها لم يفرق معهم موت ١٠٠٠ مصري في العبارة وخرجوا يحتفلون بفوز المنتخب ببطولة أفريقيا تماما مثلما يفعلون الآن.

إن جريمة نجع حمادي لم تنثر تضامناً الكثيرين، بل إن معظم من تعاطفوا مع الضحايا جمعهم وإياهم رابطة الدين، وغاب تقريباً تعاطف المجتمع لأسباب وطنية أو إنسانية، لأنه كما عودنا مشغول بقضايا «أكبر» من وطنه الأزوم، وهي بطولة أفريقيا لكرة القدم التي صاحبها هذه المرة عراق آخر بين التلفزيون المصري وقناة الجزيرة.

نعم لقد تبذل المجتمع ورتب أولوياته بصورة حفظت له عن جدارة موقعا متقدما بين الدول المتخلفة.

.....
المصري اليوم

الطائفية الجديدة: غربة المسيحيين

د. عمرو الشوبكي

دخلت مصر مرحلة جديدة من الاحتقانات الطائفية لم تعرفها من قبل، وبدت تلك العلاقة الطيبة التي ربطت بين المسلمين والمسيحيين تشهد توترات حقيقية، وأصبحنا أمام طائفية مجتمعية جديدة تختلف عن تلك التي شهدتها المجتمع المصري في عقدي الثمانينيات والتسعينيات حين كان العنف الطائفي مرتبطاً بجماعات دينية مارست إرهاباً بحق الدولة والمسيحيين، وأصبحنا الآن أمام طائفية مجتمع وشارع وغياب دولة.

والمؤكد أن أزمة «الطائفية الجديدة» وخطورتها تكمن في أنها واقع مجتمعي معاش لا تخفيه قبيلات الوحدة الوطنية، التي اعتدنا أن تكون مدخلنا للتعامل مع موضوع العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، متجاهلين تحولات حقيقية حدثت على الأرض وتحمل مسؤوليتها أو لا الدولة والخطاب الإسلامي، ثم كثير من ردات الفعل المسيحية.

والحقيقة أن الغياب شبه الكامل للدولة عما يعرف بتنظيم المجال العام وتطبيق القواعد القانونية الصارمة على كل خطاب يكرس الطائفية وينشر الكراهية، كان سبباً رئيسياً وراء انتشار خطاب ديني شكلي سرعان ما تحول إلى أحد روافد الطائفية الجديدة.

وتعرض المجتمع المصري لهجوم رجال دين ودعاة جدد، استوفى على أثره كل مظاهر التدين، فانتشر الحجاب وارتدته الغالبية الساحقة من سيدات مصر، وتوقف الموظفون عن العمل وقت صلاة الظهر، وتبارت الزوايا في اختيار مؤذنين للصراخ خلف الميكروفونات وليس للأذان، وفشلت الأوقاف في فرض مشروع الأذان الموحد، تواطئاً مع التدين الشكلي وإيثاراً للسلامة، رغم أن توحيد الأذان كان سعيه له جماله وسكينته التي بثها لقرون في نفوس المصريين.

وبات من الصعب أن تذهب لمتجر أو تركب سيارة أجرة خاصة أو عامة، ولا تضطر إلى الاستماع إلى شريط لشيخ سلفي أو داعية «نيو لوك»، وحتى مصر للطيران استلهمت تجربة مساعد البيوت والمصالح الحكومية، وصارت تفرض عليك الاستماع لدعاء الركوب، رغم أنه سيكون أمراً رائعاً أن يحفظ المسلم في سره هذا الدعاء ويقوله دون صخب أو ضجيج، وأن يعتبر أن تنظيف مدخل عمارته من القمامة أهم من دعاء الركوب، عملاً بالمبدأ الإسلامي «النظافة من الإيمان».

وصار طبيعياً أن نرى مواطنين ورجال أمن يقرئون القرآن الكريم أثناء عملهم أو بالأحرى بدلا عن عملهم، وهم معتقدون أنهم بذلك يقتربون من الله، وليس عبر التفاني في العمل، وقراءة القرآن في المنزل أو المسجد.

وانتشرت أيضا أشكال مختلفة من البرامج الدينية شديدة السطحية، بثت قيماً أعدت المصريين عن كل ما له علاقة بالعقل، بل حتى بقيم الدين، وبثت كراهية ولو مبطنه بحق كثير من الأقباط.

والمفارقة أن جمهور التدين الشكلي لم يفكر مرة واحدة في الخلل الذي جعل المصريين يستوفون كل هذه المظاهر الدينية، وفي نفس الوقت فشلوا في إحداث أي تطور سياسي أو اقتصادي، بحيث بدا وكأن هذا التدين الشكلي جاء من أجل أن يصرفهم عن الاهتمام بأي قضية جادة أو ذات معنى.

وعاد الحكم واستوفى باقي الشروط، فأغلق أي فرصة للعمل العام، فلا توجد أحزاب فاعلة، ولا منظمات مجتمع مدني ولا نقابات مؤثرة، ولا حياة ثقافية أو فكرية حقيقية، فمدد الناس مشاعرهم الدينية الطبيعية بصورة غير صحية، واتجهوا نحو التدين الشكلي واللوثة الكروية وحتى النميمة حول أخبار الممثلات والراقصات.

ونجحت هذه الأجواء في بث ثقافة جديدة في عقول الناس ألهمتهم عن المشاركة في القضايا العامة، فقل الإنتاج وزاد الفساد والكذب وجرائم القتل، وانتشر التحرش الجنسي، وملأت القمامة شوارع مصر وانهار الأداء العام، واهتمنا بكأس أفريقيا أكثر من اهتمامنا بأرواح ١٠٠٠ مصري ماتوا منذ أكثر من أربعة أعوام، تماما مثل اهتمامنا ببطولة أفريقيا في طبعها الأنجولية بصورة أنستنا أرواح ٧ مواطنين قتلوا بدم بارد في ليلة عيد الميلاد.

لم يتخيل كثير منا شعور المسيحيين حين وجدوا أنفسهم في مجتمع تأسلم تماما في كل ما هو شكلي، ومارس استبعادا مبظنا أو صريحا بحق المسيحيين، وفي نفس الوقت فشل اقتصاديا وسياسيا في تحقيق أي إنجاز يساعدهم على تحمل المناخ الثقافي الطارد والمنغلق.

وحين يقارن البعض التمييز الواقع على المسلمين في أوروبا بنظيره الواقع على المسيحيين في مصر، سيدد الفارق في أن الغالبية الساحقة من هؤلاء المسلمين ليسوا على استعداد لأن يغادروا البلاد الأوروبية ويعودوا إلى بلدانهم الأصلية، لأنهم يعيشون في ظل وفرة اقتصادية وفي رحاب دولة قانون ونظام ديمقراطي، فكان طبيعياً أن يتحملوا بعض صور التمييز التي تجرى بحقهم، أما المسيحيون في العالم العربي فلا يوجد ما يخفف من وطأة هذا التمييز بإنجاز اقتصادي أو علمي أو ديمقراطي، فصار غير محتمل وقابلاً للانفجار.

لا أحد يهتم بما إذا عاش كأقلية عددية في بلد ما هو شعوره إذا وجد الأغلبية يتحدثون عن عظمة دينهم ويمارسون في الواقع ما هو ليس له علاقة بأي دين، ولا أحد يفكر في معرفة أثر صور التمييز اليومية (ولو بالكلمة أو الإشارة) التي تجرى في المترو ووسائل المواصلات العامة بحق الفتيات غير المحجبات لأنهن غير مسلمات أو حتى مسلمات قررن ألا يرتدينه، ولا ما يجرى في الجامعات والمدارس الحكومية وفي أماكن العمل من صور مختلفة من التمييز المعنوي والمادي لا يصاحبها أي إنجاز أو تقدم علمي.

من المؤكد أن هناك مناخاً ثقافياً إسلامياً طارداً ومنغلقاً دفع المسيحيين نحو الغربة والعزلة،

ولكن من «استلموهم» خلف أسوار الكنائس أو عبر خطاب بعض جماعات أقباط المهجر كان بدوره خطاباً طائفياً ومنغلقاً لا علاقة له بالديمقراطية أو المواطنة، واعتبر قضيته الأساسية هي كراهية الإسلام والمسلمين.

لقد شهدنا في الحصيلة النهائية مناخا «إسلامياً» عشوائياً وجاهلاً، وغير منجز ولا منتج، وخطاباً مسيحياً متعصباً، ظهرت قدرته في التواصل مع قوى الكراهية العالمية تجاه الإسلام والمسلمين، بصورة وضعت في مكان أقوى في مواجهة دولة الموائمات الحالية.

وترجع الخطاب المدني الديمقراطي في الجانبين: المتصالح مع الدين، والمتقبل لمبادئ الإسلام العامة وقيمه الحضارية والثقافية.

إن كل الجماعات التي نجحت في مواجهة التمييز الذي تعرضت له، كانت حين تجاوزت الانغلاق على الذات والطائفية المضادة وأسست خطاباً مدنياً مثل إلهاما لكل فئات المجتمع، فلو أن أوباما توقف عند ما حصل لأبائه منذ نصف قرن، وظل يولول على اضطهاد البيض للسود الأمريكيين لما أصبح رئيس جمهورية.

هل يمكن استعادة أغلب المسيحيين مرة أخرى إلى داخل الجماعة الوطنية والعمل المدني؟ وكيف يرى المسلمون المسيحيين بعد كل هذه التحولات؟! هذا هو موضوع الحديث القادم.

.....
المصري اليوم

المبطوحون في عقولهم

أحمد الصاوي

أن تحتفي الصحف ووسائل الإعلام في مصر بقصة مسلم أنقذ مسيحياً من الموت، وقصة مسيحي تبرع لمسلم بالدم، فذلك لا يعنى إطلاقاً أنك تعيش أزهى عصور الوحدة الوطنية، بقدر ما تؤكد أنك تعيش في مجتمع على رأسه بطحة كبيرة يتحسسها كل يوم فتؤلمه ولا يتأوه خشية الفضيحة.

هذا المجتمع الذي يكابر في الإعلان عن جراحه، وتشخيصها، يهدر على نفسه وقتاً كبيراً كان يمكن أن يستغله في العلاج المبكر، والوقاية التي تغنى عن المضاعفات والتدخلات الجراحية في بعض الأحيان.

والصحافة ووسائل الإعلام هي مرآة لمجتمعها، تعكس واقعه بقصد أو بدون، ويبدو تراجعها، في كثير من الأحيان، وابتعادها عن كثير مما هو مهني وقيمي وأخلاقي، انعكاساً لتراجع وتدن عام في المجتمع كله.

وعندما تصدر الصحف بقصص تقول «مصرع نوبي»، أو «القبض على مسيحي»، أو «مظاهرة بدوية»، أو حتى «وفاة فنان بورسعيدي» و«اعتزال لاعب سكندري» و«الصعايدة يرفضون التهميش» فإنها تمارس، دون أن تدري، تمييزاً واضحاً ومباشراً ضد فئات من المجتمع على أسس طائفية أو عرقية أو جغرافية، بما يكرس إحساساً لدى الرأي العام بأن هؤلاء مختلفون عن باقي نسيج الشعب المصري، أو أنهم فئات أقل درجة، ولا يتمتعون بمواطنة كاملة.

جزء من حالة التهميش التي تعانيها بعض الفئات في المجتمع، على المستوى الشعبي وليس الرسمي، نابع من هذا الخطاب الإعلامي، وجزء أيضاً من حالة الاحتقان الطائفي الكامنة في صدور المواطنين، ذو صلة بذلك أيضاً، وهي مسألة لم تعد تحتاج إلى اعتراف، ويكفى أن تنشر الصحف، في صفحاتها الأولى، حادثاً عن اندلاع حريق في مكتب محام، وتصدر تلك الصحف على تحديد هوية المحامي الدينية بتأكيد أنها مسيحي، ثم تضيف أن مواطناً «مسلماً» غامر بحياته لإنقاذ المسيحي من الحريق، وتكتشف أن هناك فعاليات وهيئات رسمية وشعبية وتنفيذية تكرم هذا الشخص على بطولته الخارقة.

لم يكتسب هذا الخبر أهميته من الحريق، فعشرات الحرائق تشتعل يومياً في مصر دون أن تنشرها الصحف في صفحاتها الأولى، ولم يكتسب أهميته كذلك من كون الحريق في مكتب

محام، أو حتى من كون المحامي الضحية مسيحياً، وإنما لأن القصة فيها تضحية وطرفان مسلم ومسيحي، وفي توقيت مثالي عقب أحداث نجع حمادي مباشرة.

كذلك لم يكن تكريم الرجل المسلم، شعبياً ورسمياً في محافظته، له علاقة ببطولته مجردة، فكم شهماً تطوع لإنقاذ الناس ولم يلق هذا الاحتفاء. حادث مثل الدويقة وحده أفرز مئات الشهباء الذين تطوعوا لإنقاذ الضحايا وتخفيف آثار الكارثة، لكن أحداً لم يكرمهم، ولم ينشر صورهم في الصحف ويحتفي بقصص بطولاتهم.

ما يدعشك أنك تعيش في مجتمع يعرف بوجود الأزمة، والأغرب أنه يعرف أسبابها، ويتحسس، بين حين وآخر، بطحة في عقله، دون أن يبادر بمحاولة تضييد هذا الجرح، بإجراء جدي وعلاج فعال، ويكتفي برباط من الشاش الأبيض لا يعالج ما تحته بقدر ما يخفيه عن الأعين إلى حين، لكنك إذا ما نجحت في إخفاء الجرح دون علاج، كيف ستخفى الألم؟ وإلى متى ستظل تتحمل أوجاعه في صمت دون أن تصرخ؟!

المصري اليوم

وقت أن يصمت (الأنبا كيرلس)

أحمد الصاوي

قلت لك سابقاً إن أي لجنة تقصى حقائق موضوعية ونزيهة تذهب إلى نجع حمادي، ولا تدين ممارسات الحزب الوطني وممثليه في هذه المنطقة، سيجانبها كثير من الصدق والصواب، كذلك طبيعة الدور «السياسي» الذي يلعبه الأنبا كيرلس أسقف نجع حمادي في المنطقة، وتأثيره على حالة الاحتقان العامة، وعلى عزل الأقباط خلف جدران الكنيسة ليبقى هو المتحدث الوحيد باسمهم، يدير باسمهم الحوار مع الدولة، ويفاوض باسمهم، وفي النهاية لا يحصل على شيء، فعدم رصد ذلك أيضاً سيمثل ثغرة كبيرة في أي تقرير يسعى لوضع يده على حقائق ما جرى. جزء من هذه الحالة يظهر لك من الاشتباك الواسع بين الأسقف وله كل احترام لمكانته الدينية، والنائبية المحترمة د. جورجيت قلليني، كان أعنفها استدعاء كيرلس نصاً إسلامياً ضعيفاً ليرد به على تساؤلات مشروعة ومنطقية طرحتها جورجيت، بقوله إن «النساء ناقصات عقل ودين» ثم وصفه للنائبية المحترمة بأنها «وش خراب»، وقوله إنها ذهبت إلى نجع حمادي بعد الكارثة ضمن لجنة تقصى الحقائق للوقعة بين المسلمين والمسيحيين فيها، وأخيراً وهذا مرتبط بالفرس اتهامه لجورجيت بأنها تحب الظهور، وتريد أن تنصب نفسها وصية على الأقباط.

مبدئياً لا جورجيت يجب أن تكون وصية على الأقباط، ولا الأنبا كيرلس نفسه ينبغي أن يمارس تلك الوصاية سياسياً وفي غير الشأن الديني، وأعتقد أن مصالح الأقباط ستكون أفضل لو ركز كل منهما في دوره الأصيل، فتفرغ الأنبا لعظاته وقداسته وممارساته الروحية، وترك السياسة والمسائل المدنية لأهلها، وتستطيع جورجيت أن تستفيد من وضعها كنائبة في البرلمان وعضو بمجلس حقوق الإنسان لتحريك الملفات المسكوت عنها، بدءاً من تحريك مشروع قانون دور العبادة الموحد، إلى إعادة طرح نظام انتخابي جديد يعتمد على القائمة النسبية ويضمن تمثيلاً مشروعاً للأقباط نابعا من صندوق انتخابات حقيقي.

لن يفيد الأقباط استمرار لجوئهم للكنيسة، ودفعهم أو تركهم لرجال الدين لتصدر المشهد العام سياسياً بينما هم لا يفتقدون الكوادر السياسية القادرة على التعبير عنهم سياسياً وفي الدوائر الشرعية بعيداً عن النفوذ الروحي لرجال الدين.. أقول لك ذلك في الوقت الذي نسعى فيه أيضاً وبالتوازي لمقاومة نموذج ولاية الفقيه إسلامياً، ومقاومة ظاهرة استدعاء الدين فيما هو سياسي، بالشكل الذي يعقد الشأن السياسي، ولا يخدم قدسية الدين وجلاله.

تحتاج ما تسمى «المسألة القبطية» في هذا التوقيت إلى حركة حقوق مدنية قبطية ذات منطلقات وطنية، تنبع من الداخل وتتعد عن أي استقطابات خارجية، وأي إغراءات تمويلية من مهجر ذي خطاب شديد العنف والعنصرية، وتتطلق من إرادة الاعتراف بشرعية الدولة، وتدبر حواراً جاداً وموضوعياً وشجاعاً مع الدولة والمجتمع والأطراف الفاعلة فيها بانفتاح واضح على الجميع، بمن فيهم الأعداء التقليديون،

وتبتعد عن الخطابات الزاعقة والعنصرية التي تتحدث عن «الإرهاب المحمدي والغزاة العرب»، وتبنى مع شركاء لها دولة الحقوق المدنية والحريات التي ننشدها لجميع المصريين، دولة أصر مرة أخرى على أن أقول إن أهم ما يميزها أن «لا كهنوت فيها ولا ولاية فقيه».

هذه الحركة ليس بالضرورة، ولا يجب أن يكون كل ناشطيها أقباطاً، لكن المؤمنين بالدولة المدنية كثيرون، وعندما يتحقق ذلك سيصمت الأنبا كيرلس، ولن نسمع صوته إلا داخل الكنيسة في عظات روحية فقط، ولن نسمع الجميلة المحترمة جورجيت قلليني من يصفها مرة أخرى بأنها «وش خراب».

المصري اليوم

في مديح الهند

أحمد الصاوي

يتباهون في الهند بمفهوم اسمه «حياد الدولة»، وهو أحد المفاهيم المؤسسة لدستور تلك الدولة العريقة، والصاعدة بمعدلات نمو كبيرة، سابع أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، والثانية في العالم من حيث عدد السكان، والثانية عشرة من حيث قوة الاقتصاد بناتج إجمالي قدره ١.٢٣٧ تريليون دولار أمريكي، يجعلها رابع أكبر قوة شرائية، ويتجاوز دخل الفرد فيها ١.٠٦٨ دولار، ومعدل نمو تراوح بين ٥.٨٪ و ٧.٥٪ خلال العامين الأخيرين.

كل مشكلة لدينا هنا في مصر تجدها مضاعفة ومضروبة في ١٠ على الأقل في الهند، نعانى من زيادة سكانية، لا تقارن بتعداد سكان الهند، ونعانى من مشكلات في التركيبة الدينية للمجتمع بسبب وجود مسلمين ومسيحيين وعشرات اليهود والبهاثيين، فيما تضم الهند عشرات الديانات بين الرسالات السماوية الثلاث والديانات الأرضية، يتصدرها الهندوسية والإسلام والسيخ والمسيحية والبوذية والزرادشتية، إلى جانب عشرات الديانات المحلية البدائية.

طائفي.. طائفي.. طائفي..

أحمد الصاوي

حتى لو نجح الدكتور فتحي سرور ومعه نواب الأغلبية التي تتحرك بالإشارات والتعليمات، في قمع النابذة جورجيت قليني، واتهامها بادعاء البطولة ووصفها أيضاً بـ«المجرمة» سيبقى حادث نجع حمادي، الذي نشبت بسببه الأزمة الأخيرة في مجلس الشعب، طائفيًا. لاحظ أن الأنبا كيرلس، رأس الكنيسة في نجع حمادي وصف جورجيت سابقاً بأنها «وش خراب» واتهما بالوقية بين المسلمين والأقباط والسعي للظهور الإعلامي، وبعدها بيومين يصفها عبد الرحيم الغول بـ«المجرمة» بمباركة من سرور وعز وقيادات الحزب الوطني في المجلس، وارتبط بين الاثنين لتضع يدك مباشرة على أسباب الأزمة، وهي بوضوح حزب انتهازي بلا أي مشروع وطني حقيقي، ولا أدنى درجة من الوعي أو الانشغال بالمستقبل، حزب ينظر تحت قدميه، وأقصى طموحه ومشروعه هو البقاء في مقاعد السلطة دون إرادة شعبية حقيقية، وكنيسة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية، بخطاب سياسي احتكر الأقباط، وسلمهم «جملة» للنظام في صفقة لم يعد هناك شك فيها، ساهم في عزلهم خلف جدرانها، وكرس في داخلهم الفرع من الحركة والاندماج وانتزاع المواطنة، لتبقى أرواحهم ومصائرهم ومصالحهم معلقة بها وبقرارها فقط.

قد تعتقد أن الجماعات الإسلامية المتطرفة هي الخطر الأكبر في هذا الشأن، لكن الأيام تثبت لك أنها الأهلون شراً، وأن خطابها المتطرف ما كان سيجد صدًى أو قبولاً، إلا في ظل دولة رخوة يتحكم في مصيرها حزب بلا عقل ولا مسؤولية، وكنيسة تصر على تكريس إحساس الأقلية المضطهدة لدى تابعيها.

يقول سرور وهو ينهر جورجيت: «لا تدعى البطولة.. فكل النواب أبطال وتكلموا في الموضوع».. والحقيقة أن البطولة ليست كلاماً، ولا أبطال بالفعل في مجلس سرور، فالبطولة الحقيقية التي يمكن أن ينتظرها الناس من نواب الشعب أن يمارسوا أدوارهم بأمانة، ستكون بطلاً يا سيدي حين تعلن أسباب تعثر مشروع القانون الموحد لبناء دور العبادة، وهو سبب في كثير من المشاحنات الطائفية، وسيكون نواب الأغلبية أبطالاً حين يقدمون بطلبات لتحريك هذا القانون المجدد في الأدرج، وغيره من القوانين اللازمة لمواجهة حالة الطائفية الثقافية التي تغلغت في المجتمع.

يصر سرور أن حادث نجع حمادي ليس طائفيًا وأنه حادث جنائي فردي، ارتكبه ٣ من المسلمين «الصالحين» الذين هبوا للثأر لشرف طفلة مسلمة مغتصبة، وهو يعرف، وهو أستاذ

لكن الهند قبل أن تبني اقتصاداً قوياً، وقوة عسكرية هي الثالثة أو الرابعة في العالم، ومشروعاً نووياً سلمياً وعسكرياً، وسياسة خارجية مستقلة، وتعلماً صاعداً، بنت أول ما بنت «المواطنة» ورسخت فكرة الدولة المحايدة، والقادرة على الاستفادة من هذا التنوع الديني والطائفي، وصهره في إطار عام واحد، رفعت شعاراً رسمياً للدولة يقول: «الحقيقة وحدها تنتصر»، ورسخت في مواطنيها أن الحقيقة أن الله رزقنا هذه الأرض الخالدة العريضة، وقد رنا أن نتعاون جميعاً لنموها وخيرها وتقديمها.

لم تتبن الهند مبدأ «حياد الدولة» بذات النسق العلماني المتطرف الذي يعادى الدين ومظاهره ورموزه، وإنما في سياق يشجع على التدين، ويحاول أن يكون لهذا التدين انعكاس مباشر على الأخلاق، وفي الوقت نفسه لا يستدعي الدين ونصوصه ورجاله لحسم مشاكل سياسية في مجتمع تعددي ثقافياً ودينيًا وسياسياً.

بنت الهند هذا النموذج الرائد والملهم في التعايش والاندماج بمسارين أساسيين، أولهما نظام انتخابي واسع منح الهند، بجدارة، لقب «أكبر ديمقراطية في العالم» ونظام سياسي قائم على مبدأ أصيل هو تداول السلطة، وقناعات اختيار لدى مواطني الهند لا تجعلهم ينظرون كثيراً لأديان المرشحين، فتجد رئيس الدولة مسلماً، وقد تجد رئيس الوزراء هندوسياً، وقد تجده مسيحياً، إلى جانب نظام لا مركزي في الحكم وحكومات وبرلمانات إقليمية منتخبة ديمقراطياً، وأحزاب قوية وذات حضور، تختلف في الأيديولوجيا، لكنها لا تختلف على مصالح البلاد العليا، ولا تقامر بسلامة نسيجها الوطني، إلى جانب نظام تعليمي غير طائفي يرسخ لدى متلقيه انتماء أساسياً ورئيسياً للدولة، ويزرع فيهم أمانة الحفاظ على هذا التنوع الطائفي والسياسي والثقافي في إطار الوطن الواحد.

لذلك تصعد الهند وتتقدم وتستقر وتفرض إرادتها في منطقتها رغم معاناتها في قطاعات الخدمات ومكافحة الفقر، وتستعد لتجاوز الأزمة المالية العالمية لتواصل نموها، وتواصل تماسكها الداخلي، وديمقراطيتها الرائدة، لتطرح نفسها باستمرار كدولة نموذج، مؤهلة لمزيد من الصعود ومزيد من الفرص للمشاركة في قيادة العالم.

الدولة المحايدة، هي دولة جميع مواطنيها، ولأنها كيان اعتباري من اختراع الإنسان لتنظيم حياته، فلا يجوز أن يكون لها دين تعتقد فيه، الواجب أن تقدر وتجل أديان مواطنيها على السواء، وأن تحضهم على تدين لا ينفى الآخر، ولا يحرض عليه، لا أن تنفرغ هي للعبادة وممارسة الوعظ والإرشاد، دولة دينها مصالح مواطنيها، وربها الشعب.

المصري اليوم

جذور المجزرة وفروعها

محمد المخزنجي

بعد سنوات من بدء حكم الرئيس السادات كان المد الطلابي المعارض لسياساته في ذروتته، ونظرا لأن السادات كان سياسيا يتبنى منهج «اللي تكسب به العيب به»، فقد عمد إلى ضرب الحركة الطلابية الوطنية الديمقراطية بما سُمي حينها «الجماعات الإسلامية»، فدخل سلاح التكفير وفتاوى إهدار الدم في ساحة العمل السياسي في الجامعة، وأعطى سدنة النظام ضوءاً أخضر لمتطرفي هذه الجماعات لاستخدام العنف في مواجهة الخصوم، وظهرت الجنازير والمطاوي «الشرعية» في ردهات الجامعات المصرية، ولعب أحد محافظي الصعيد دوراً خبيثاً كوسيط بين هذه الجماعات وسلطة السادات، الذي اغتالته فيما بعد أياً سرية للوحش الذي أطلقته مناوراته وظن أنه يجيد التحكم فيه.

بدأ ضرب الطلاب من ناشطي الحركة الوطنية الديمقراطية دامياً في جامعات الصعيد، وعندما وصل إلى جامعات القاهرة ولاح في أفق جامعة المنصورة، وجدت نفسي كشخص مُستهدف ضمن طلاب آخرين ألجأ لمجموعة بشرية كانت لي بهم علاقة فضول فني، وظهر بعضهم فيما كتبت من قصص، وهم حفنة من فتوات وأشقياء المدينة، توجهت لزعيمهم الأشهر وابن حنتنا «حسن الأسود» الذي كنت أكتب له خطاباته الغرامية قبل أن يهجر الحب إلى الحرب، حرب الأسطح والشوارع، وعرضت عليه الموقف، فأبدى استعداداً فوراً للزحف على الجامعة بكنية من محاربي السنج والسيوف لكنني رفضت المذبحة، واكتفيت بأن يُعبرني باقة من أتباعه بعد تجريدهم من سلاح الردع التقليدي لديهم «مطاوي قرن الغزال»، وذهبت بهم إلى الجامعة في استعراض قوة!

كانت باقة البشر التي صحبتني كافية لإجهاض أية نوايا عنيفة لِحَمَلَة فتاوى إهدار الدم والتكفير السياسي، لكنني سارعت بإنهاء وقائع هذا الاستعراض بعد لفة صغيرة في رحاب الجامعة، فقد وُجِدَتْ باقة السخن المشطوبة بسكاكين ومطاوي وشوم المعارك الغابرة تتجاوز دورها في الردع المعنوي، فحسين مجانص والعربي أطاليا وإبراهيم سنجة وعلى أبو راسين وسعيد الونش شرعوا في التحرش بزميلاتنا اللاتي كن من أجمل وأرق وأنبع جميلات المنصورة! تدرّجوا في تحرشهم من «يا غسل انت» و«قشطة والنبي» وهبطوا إلى «باحبك يا مخلوط»، عندها أحسست بأن المسائل ستواصل انحدارها وتخرج عن السيطرة، فصرخت فيهم «يخرب بيوتكم»، وصرفتهم قبل أن يتحول التحرش بالغزل العفيف إلى لمس عنيف، فأخسر آخر لمحات الصفو في عيون الزميلات الجميلات، ويكسب كهنة التكفير وحملة الجنازير مبرراً

القانون الكبير، أن هذا المنطق يجعل من يطلب الثأر يأخذه من الجاني الحقيقي أو من أهله فقط، لكن ما حدث كان إطلاق نار عشوائياً على مواطنين خارجين من كنيسة، ماتوا لأنهم مسيحيون خارجون من الكنيسة، وهذه قمة الطائفية.

الطائفية ليست مجرد فتنة أو نزاع ديني ينشب بين طائفتين، بقدر ما هو كل سلوك أو جرم تحركه مشاعر كراهية ضد الآخر بسبب دينه، وتجعله مستحقاً للموت فقط لأنه مغاير في العقيدة، وقد يكون الحادث فردياً فعلاً، لكن المناخ الطائفي الموجود أصلاً يحوله إلى فتنة، وفي جميع الأحوال الفتنة ليست نائمة، وما لم نعتزف بأن ما حدث في نجع حمادي كان حادثاً طائفيًا، حتى لو كان فردياً وغير مدعوم من عناصر أو جماعات أو أشخاص، فلن تتمكن من تجنب الحادث المقبل، وسنظل ندفع الثمن من دماننا، وأمننا، ومستقبل بلادنا، وستبقى الكنيسة تفاوض على التعويضات، وتفتح أحضانها للمتظاهرين، وتواصل إبعادهم عن المجتمع، وسيبقى سرور ونواب الأغلبية يمارسون «بطولة» الكلام والسباب تحت قبة المجلس «الموقر»..!

المصري اليوم

للضرب في المليان!

وها هو الدرس: هؤلاء الأثقياء، أو البلطجية بلغة اليوم، أو حثالة البروليتاريا بلغة اليسار المنقرضة، هم أناس فذفوا خارج مجرى الحياة الطبيعي، وليس لديهم عمل معين، ولا وسائل للعيش الكريم، ويشكلون طيفا واسعا من ذوى النزعات الإجرامية، ومن أوساطهم يخرج كاسرو الإضرابات، والقتلة المأجورون، وغيرهم من عصابات الأعمال القذرة، وهم لا أمان لهم، ولا عهد.

في السياسات الفاسدة حدث تطوّر ملحوظ في استخدام هؤلاء الحثالة، فجرى توظيفهم وتدريبهم على الكارتيه لإنجاز ما يُكلفون به تحت مظلات حمائية بالغة السرية والنفوذ، ويمكنك أن تراهم مبدورين في الشوارع والميادين حيث تكون هناك وقفات احتجاجية أو اعتصامات أو انتخابات يُرادُ تزويرها، ينبخترن في ثياب مدنية لا تُخفي شراسة وجوههم وقوة أبدانهم واستعدادهم اليقظ لتلقى إشارة سحل الشباب أو هناك أعراض البنات تبعاً للأطر المُحددة لهم، وهم بذلك أكثر تقدماً وفعالية من الحثالة غير المنظمة التي كانت آخر فظاعاتها مذبحه نجع حمادي التي راح ضحيتها ستة مواطنين من المسيحيين وشرطي مسلم استقرت في أجسامهم ٣٤ طلقة من عشرات وربما مئات الطلقات التي أطلقها المجرمون بشكل عشوائي وفي ثلاثة أماكن متفرقة ليلة عيد الميلاد وكان يمكنها أن تحصد أضعاف ما حُصد من الضحايا.

عندما تتبنى الدولة أو الحزب أو أتباعهما أسلوب البلطجة في العمل السياسي، لا بد من توقع النشوز والجنوح، لأن هؤلاء البلطجية من فئات السيكيوياتيين الأغبياء، وهم لحظة ينفلتون يصلون بانفلاتهم إلى أقصى درجات العنف والتهور، خصوصا إذا تسللت إلى أدمغتهم المعتمة تحريصات ظلامية توهمهم بالتكفير عن ذنوبهم الثقيلة بقتل المغايرين لهم في العقيدة، وهو ما حدث في نجع حمادي، ويُشكل مؤشر خطورة كبرى على أمن مصر القومي لا ينبغي أن يمر مرور الهوام.

مما تابعته ورصدت حواشيه استخدام البلطجة في خلفية مجزرة نجع حمادي ذات النفس الطائفي الكريه، فثمة ديناصور برلماني ترشح في انتخابات ٢٠٠٥ وكاد يخسر لولا اعتماده على البلطجة لترويع الأقباط الذين يمثلون نصف أصوات الدائرة ليمنعهم من الوصول إلى مقار الانتخاب حتى لا يشكل تصويتهم لأي من ثلاثة مرشحين مسلمين غيره كثافة تطيح به في انتخابات إعادة التي كان موقفه فيها شديد الاهتزاز. وهو لم يستخدم البلطجة بتلك الجراءة إلا تأسيسا على الاستخدام الرسمي الواسع لها في هذه الانتخابات، والتي رأينا فيها السيوف والسنج والنبابيت ذات النمط الواحد والسحن الإجرامية المتشابهة، في ظاهرة غير مسبوقة من تجبيش البلطجية تنسف الدور التاريخي للدولة كمنظم للمجتمع وحارس للعدالة والسلم الأهلي بين فئاته!

قام الديناصور في تلك الانتخابات بحشد بعض البلطجية والمسجلين خطر لقيادة حملات ترويع للمسيحيين لا أظنها حدثت أو تحدثت في بلاد الواق واق، هاجموا محالهم، وجأروا بالهتافات الدنيئة وشتائم الملة وتحرشوا بالنساء في الشوارع، وواصل الديناصور ترويجه حتى بعد نجاحه بالعافية، فشن حملات تأديب تأرية على الأقباط، وكان أحد أركان حربهِ القذرة هذه بلطجيا تبين فيما بعد أنه قائد المجموعة التي ارتكبت مذبحه نجع حمادي، لا بتكليف مباشر من الديناصور

فيما أظن، ولكن بدفع غير مباشر من الشحن الطائفي الراجح في بلدنا المأزوم الآن، وبإحساس المجرم بأنه آمن ومحمى في مناخ فاسد.

لقد أنكر الديناصور علاقته بمجموعة تنفيذ المجزرة، لكن جريدة رسمية قدمت من أرشيفها خمس صور للديناصور مع قائد هذه المجزرة وهو مسجل خطر ومتهم في ١٢ قضية جنائية وسبق اعتقاله من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤، وكان الديناصور يعمل على إطلاق سراحه كلما أمسكوا به حتى وقعت الواقعة. ثم خرج علينا مسئول المحافظة الأول قائلاً إن ما جرى هو مجرد «حادثة» جنائي وليس له اتجاه ديني. وكان ذلك أسخف فصول المهزلة!

مجرم ينطلق بسيارة مع اثنين من أمثاله، ويطلقون وابلا من الرصاص من بنادق آلية على أقباط خارجين من قداس منتصف ليلة عيد الميلاد، وفي أكثر من موقع، ويتبجح من يتبجح بأن المسألة مجرد جريمة جنائية لا طائفية فيها. وهذه هي البلطجة الأكبر التي تزور حقيقة مجزرة مروعة، فكانها تفتح الطريق لمجازر أخرى مُضمرّة، في مناخ مشحون بالتطرف والتخلف والغبوة والمكر، وهي كارثة أمن قومي تهدد الحاضر والمستقبل بما يفوق أية كوارث أخرى، لأنها تمزق قلب الأمة من داخلها وتعد بما هو أفدح وأوقح.

إنها لحظة صارخة لا ينبغي أن نتركها تمر تحت الذقون بلا مراجعة أو حساب، فلا يكفي أبدا أن يُحاكم مرتكبو المجزرة محاكمة جنائية ويُسجنوا أو يُعدموا بينما صناعة عشرات المجازر الواردة مستقبلا لا تزال تعمل مع استمرار دوران عجلة البلطجة السياسية التي باتت خطرا حقيقيا على الأمن القومي بعد وصول الوباء الطائفي إليها.

لا بد من محاكمة علنية لمرتكبي المجزرة وفضح ظلمات دهاليز عقولهم، وإدارة نقاش قومي مستنير عبر شاشات التلفزيونات المليئة بالمهازل والمبادل، لضخ هواء أكثر نقاء تننفسه الصدور التي أوشكت على الاحتراق والاختناق. ثم، ما هذا الحزب الذي يحكمنا ويريد الاستمرار في حكمنا بينما لا يمر شهر أو شهران حتى يخرج علينا منه قاتل أو سارق للمال العام أو مهرب أو متربح فاسد أو مثير للفتنة؟! ما هذا!!

الشروق المصرية

كارثة نجع حمادي وتقرير العطيبي

د. أحمد يوسف أحمد

روعت مصر بكارثة نجع حمادي ليلة عيد الميلاد المجيد. كان للكارثة العديد من الوجوه المروعة، أهمها ما اتسمت به من وحشية على نحو ينقل الملف المحقق للوحدة الوطنية في مصر إلى مستوى مختلف. قدمت تفسيرات أولية لما وقع بربطه بحادثة اغتصاب شاب مسيحي طفلة مسلمة كانت قد سبقت الكارثة، وقد يكون هذا التفسير صحيحا، لكن ثمة أبعادا أخرى للكارثة أكثر خطورة بكثير تتعلق بأمن مصر ومستقبلها.

يلفت النظر أولا أن ردود فعل الحادث - وبالذات الرسمية منها - لم تختلف في طبيعتها عن ردود الأفعال المعتادة. صحيح أن ثمة فارقا واضحا في سرعة رد الفعل وشدته بما يتناسب وبشاعة الكارثة، لكن العودة إلى الجذور تكشف عن أن ردود الفعل السريعة والشديدة والسعي لمعالجة الأسباب كانت موجودة منذ عقود، مع أن الحوادث التي أفضت إليها آنذاك كانت أقل حدة وأهمية بكثير من كارثة نجع حمادي. الأخطر هو أن طبيعة ردود الفعل هذه المرة لا تبدو مختلفة، بما يعنى الإخفاق في تحديد موقع الكارثة على منحنى التوتر الطائفي في مصر.

يشهد على هذا الإصرار على الطبيعة الفردية للحادث، فالأمر لا يتجاوز أن «فردا» قتل عددا من الأقباط دونما خلفية طائفية، وقد عادت الحياة إلى طبيعتها بعد أيام قليلة من توتر مفهوم، ومما يزيد الأمور وضوحا لدى أصحاب هذا الإصرار أن الحادث قد تم انتقاما لاغتصاب طفلة مسلمة، وأنه لم يتضمن هجوما على الدير بذاته، وإنما جرت الجريمة على مقربة منه، وأنه طال الأقباط والمسلمين معا، وأن فهمه يبدو سهلا في إطار عادة الأخذ بالثأر في صعيد مصر، ناهيك عن أن يكون الثأر متعلقا بجريمة شرف. هكذا بدونا وكأننا أصبحنا نسلم بجرائم الثأر كجزء من نسيج حياتنا، بل إن أحد الكتاب تمنى لو كانت أم الضحية المغتصبة قد فضحت المجرم أمام الناس ليفتكوا به وينتهي الموضوع!

من ناحية أخرى، لم يفسر لنا هؤلاء لماذا ينتقم لشرف «المسلمين» مسجل خطر سبق اعتقاله لسنوات ومعروفة عنه أعمال البلطجة؟ ولم يقل لنا هؤلاء أيضا ما هو بالضبط معنى الإصرار

على «فردية» الحوادث طالما أنها أدت بنا إلى ما نحن فيه من هم وغم لا أذكر له مثيلا في تاريخ مصر الحديث والمعاصر؟ وأي فارق في الدلالة بين أن يكون الهجوم موجها للدير أو إلى أتباعه طالما أن قتلى قد سقطوا يوم عيدهم؟ وأي استخفاف بالعقل في القول بأن الحادث قد طال الأقباط والمسلمين لمجرد أن شريطا مسلما كان ضمن ضحايا الجريمة؟ وما جدوى عودة الحياة إلى طبيعتها بعد أن تأكل النار ما تأكله من نسيج الوطن ليكرر النموذج بعد أيام أو أسابيع بعد أن كان معدل تواتره يقاس بالسنين؟

تسارعت مؤسسات النظام السياسي إلى الإدانة الشديدة لما وقع، وهو أقل ما يجب، وتم العديد من الزيارات لرموز هذه المؤسسات إلى موقع الكارثة في نجع حمادي لتقديم التعازي، وهو أمر مرغوب، لولا أن كل هذه الأفعال لا تتجه إلى جوهر المشكلة. وللأمانة فقد تميز الخطاب السياسي لبعض هذه الرموز كما في حديث رئيس مجلس الشعب عن ضرورة «الاستماع» لمطالب الأقباط في إطار سيادة القانون ومبدأ المواطنة، وإثارته لاحتمال وجود تحريض على الجريمة، وتأكيد رئيس مجلس الشورى على البعد الثقافي في المحنة الراهنة. غير أنه لا شك أن أداء المجلس القومي لحقوق الإنسان بالذات كان متميزا. بداية صرح الدكتور بطرس غالى رئيس المجلس بأن «الوضع خطير أكثر مما نتصور» لتكرار أحداث العنف، وانتشار عدوى التشدد الديني والطائفي إلى شرائح المجتمع، وشكل المجلس لجنة لتقصي الحقائق، وأعد تقريرا تضمن عددا من التوصيات الجوهرية، كالإسراع بإصدار القانون الموحد لدور العبادة، وإجراء دراسة اجتماعية واقتصادية للأسباب الكامنة التي أدت إلى تكرار الحوادث الطائفية، وعقاب أي مسئول تثبت في حقه جريمة التمييز، وتأكيد الصفة المدنية للدولة، والكف عن البرامج الإعلامية التي تحض على تديين الدولة، ومواجهة الكتب التي تعمق بذور التفرة والاختلاف، والرقابة على المناهج الدراسية، وحماية حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، ومطالبة الوعاظ بالابتعاد عن الحط من شأن أي دين، وزيادة تمثيل الأقباط في الحياة السياسية والوظائف العامة.

لست متفائلا بمصير هذه التوصيات، لأن الجسور بين الآراء الموضوعية وآليات صنع القرار إما مهدمة أو غائبة، أو في أحسن الأحوال ضعيفة لا تتحمل مرور هذه التوصيات فوقها. وقد دعاني هذا إلى استدعاء التقرير الشهير الذي وضعته اللجنة التي رأسها الدكتور جمال العطيبي، والتي شكلها مجلس الشعب في ١٣ نوفمبر ١٩٧٢ بناء على طلب رئيس الجمهورية لاستظهار الحقائق حول الأحداث الطائفية التي وقعت في الخانكة يومي ٦ و ١٢ نوفمبر (لاحظ السرعة في الاستجابة ومبادرة رئيس الجمهورية).

وكانت هذه الأحداث قد تمثلت في قيام «مجهولين» يوم ٦ نوفمبر بوضع النار في جمعية الكتاب المقدس التي كان أقباط الخانكة يتخذونها بغير ترخيص مكانا لإقامة الشعائر الدينية، ثم وفود عدد كبير من القساوسة والمواطنين الأقباط يوم ١٢ نوفمبر إلى الخانكة، وإقامتهم شعائر الصلاة في مقر الجمعية المحترق، وتلا ذلك تجمع عدد كبير من المسلمين في مساء اليوم نفسه وخروجهم في مسيرة احتجاج، ونُسب حينها لمواطن قبطي أنه أطلق النار في الهواء فوق رعوس المشاركين في المسيرة، فتوجه بعضهم إلى مسكنه وإلى أماكن أخرى وقاموا بوضع النار فيها، ولم تحدث إصابات بشرية في جميع مراحل الأحداث. وأظن أنه يصعب كثيرا على

من يصرون على «فردية» أحداث التوتر الطائفي أن يواصلوا إصرارهم على ضوء هذه التفاصيل.

هالني ما استرجعته بعد ذلك من تفاصيل التقرير، وأكثر ما هالني أنه لو قام أحد بحذف توقيت الأحداث ومكانها وتفصيلاتها لتصورنا أن جمال العطيفي وصحبه قد كفوا بوضع تقرير عن أحداث نجع حمادي، فالتقرير يتحدث عن اتهامات لعضو بالمجلس الشعبي للمحافظة بالتحريض على ارتكاب الحادث، وهو اتهام تكرر في كارثة نجع حمادي لأحد أعضاء مجلس الشعب، وصلته بمرتكب الجريمة ثابتة، والتقرير يتحدث عن ظاهرة حلول الأفراد أو الجماعات محل الدولة في استخدام العنف، وهو يتحدث كذلك عن تخريب متعمد تقوم به عناصر متطرفة من الجانبين بالترويج لمعلومات وتقارير مغلوبة تنسب في بعض الأحيان إلى جهات رسمية سياسية أو دينية، وتتضمن تحريضا على الطرف الآخر واستهزاء به ونسبة أمور غير صحيحة إليه مما من شأنه أن يعكس صفو الوحدة الوطنية ويؤدي إلى الأحداث التي تمس بها.

أفاض تقرير العطيفي كذلك في الحديث عن أزمة تراخيص بناء الكنائس وترميمها مما بات معروفا لدى الكافة، وقدم اقتراحات موضوعية لتيسير صدور هذه التراخيص، لكن المهم ألا جديد تحت الشمس، فالمسلمون باتوا يضيفون بممارسة الأقباط شعائرهم الدينية في أماكن غير مرخصة ككنائس، والترخيص ببناء الكنائس ما زال صعبا وبطيئا، ولذلك اتجهت الأفكار منذ تقرير العطيفي إلى تيسير صدور هذه التراخيص، وهو أمر مهم دون شك، لكنه لن يحل المشكلة وحده، ففي غيبة ثقافة التسامح يمكن أن تهاجم الكنائس المرخصة أيضا، خاصة وقد أصبح العنف أحد اللغات الرسمية في المجتمع عامة، وليس لغة للإرهابيين وحدهم. ومن هنا فإن الحديث عن الإسراع بإصدار القانون الموحد لدور العبادة مسألة مهمة، لكنه لا يكفي دون تغيير ثقافي يطول المتطرفين على الجانبين، ولو لم يكن الأمر كذلك لنجح قانون الوحدة الوطنية لعام ١٩٧٢ في حمايتها، وهو القانون الذي بادر الرئيس أنور السادات بطلب إصداره، وأقره مجلس الشعب في دورة انعقاد غير عادية في أغسطس ١٩٧٢.

ما القول في مجتمع يعجز عن الحركة السليمة تجاه حماية تماسكه لمدة تقع بين ثلث القرن ونصفه؟ فقد صدر تقرير العطيفي في ١٩٧٢، أي قبل أكثر من سبعة وثلاثين عاما، وتضمن من التوصيات الثاقبة ما تضمنه، لكن شيئا لم يتغير على أرض الوطن، بل لقد انتقلنا من أزمة تراخيص بناء الكنائس إلى إدخال جرائم الشرف في موضوع الوحدة الوطنية، وانتقلنا من الاكتفاء بإضرام النار والتخريب إلى القتل العمد، وانتقلنا من الإعلام المسئول إلى الإعلام الذي وجد بعض الغوغاء أماكن لهم في فضائياته وصحفه على النحو الذي يمكنهم من الإمعان في تمزيق المجتمع، وانتقلنا من الاهتمام المباشر والفوري من رئيس الجمهورية - كما تشهد أحداث الخانكة في ١٩٧٢ - إلى أن يقودنا «مسجل خطر» إلى هلاك محتم لو بقيت الأمور على ما هي عليه.

يحتاج الأمر إذن إلى وقفة حقيقية، لأن المواجهة ليست سهلة كونها لا تتطلب فحسب إصدار تشريعات جديدة، وإنما تقتضى أيضا انضباطا عاليا ومسئولا تقوم عليه مؤسسات فاعلة لنظام الحكم، وتغييرا ثقافيا شاملا لا بد له من سنين طويلة إذا بدأنا فيه الآن بجدية، وإيجادا لمعادلة

صحيحة بين حرية الإعلام والقضاء على النزعة التخريبية للمواقع الغوغائية في منظومته، وتخفيفا لدرجة حرارة الجسد المصري من جراء الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي قبل الطائفي، لأن الأخير دالة ولو جزئيا في الأول، وعلاجا لظاهرة اعتماد العنف آلية لحل كل المشكلات المجتمعية وليس المشكلات الطائفية وحدها، وحلا ناجزا لمعضلة المواطنة يقوم على عدم التمييز.

أقول قولي هذا ولا أجد ما اختتم به خيرا من اقتباس من تقرير الدكتور جمال العطيفي حمل معنى النبوءة: «ما لم ننفذ إلى هذه المشكلة في أعماقها، ونتعقب الأسباب المؤدية لها، ونقترح لها علاجا، فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة عندما تهدأ النفوس وتستنقر الأوضاع، ويفتر بذلك الاهتمام بحلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطرا وفتكا». وقد حدث ما توقعه العطيفي وصحبه، فهل نبدأ من هذه اللحظة مسيرة كان يفترض أن تبدأ منذ أكثر من سبعة وثلاثين سنة إن كنا نحرص على الوطن؟ أم أن الجمود قد أصابنا على نحو لا يمكن الفكك منه؟

.....
الشروق المصرية

تؤدي بالمصريين إلى التناحر الطائفي.. تماما كما تؤدي بهم إلى العنف والجريمة والتحرش الجنسي.

ثانيا: في عام ١٩٢٣ عندما رفض الأقباط الامتيازات الطائفية وبالرغم من الاحتلال البريطاني، كانت مصر تناضل لتؤسس دولة مدنية ديمقراطية يتساوى فيها المواطنون جميعا أمام القانون.. كانت هناك قراءة مصرية متسامحة للإسلام أسس لها الإمام المصلح محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥). الذي استطاع أن يخلص العقل المصري من الخزعبلات والتعصب. فشهدت مصر نهضة حقيقية في كل المجالات مثل تعليم المرأة والمسرح والسينما والأدب ولكن منذ نهاية السبعينيات، بدأت مصر تعرف فهما آخر للإسلام، الفكر السلفي الوهابي المتشدد الذي اصطلح الفقهاء المصريون على تسميته بـ"فقه البداوة". وقد ساعد على انتشار الفكر الوهابي عدة عوامل، أهمها ارتفاع سعر النفط بعد حرب أكتوبر مما أعطى للجماعات السلفية قدرات مالية غير مسبوقة استعملتها في نشر أفكارها في مصر والعالم، كما هاجر ملايين المصريين للعمل في دول الخليج وعادوا بعد سنوات مشبعين بالأفكار الوهابية، وقد انتشر هذا الفكر برعاية مؤكدة من أجهزة الأمن السياسي في مصر، التي تعاملت دائما مع مشايخ السلفيين بتسامح كامل بعكس القمع الشديد، الذي تمارسه ضد الإخوان المسلمين.. والسبب في ذلك أن السلفية الوهابية، تساعد على ترسيخ حكم الاستبداد لأنها تدعو المسلمين إلى طاعة الحاكم وتحرم الخروج عليه ما دام مسلما..

المشكلة إن الأفكار الوهابية تحمل رؤية معادية للحضارة بمعنى الكلمة، ففي ظلها يكون الفن حراما والموسيقى والغناء حراما والسينما والمسرح حراما والأدب كذلك.. الفكر الوهابي يفرض على المرأة العزلة خلف النقاب أو البرقع التركي، الذي تحررت منه المرأة المصرية منذ مائة عام.. وهو يعلن بوضوح أن الديمقراطية حرام لأنها تعنى حكم الشعب، بينما الوهابيون يريدون تطبيق حكم الله (وفقا لإرادتهم بالطبع)..

الأخطر في الفكر السلفي الوهابي أنه ينسف فكرة المواطنة من أساسها.. فالأقباط في نظرهم ليسوا مواطنين وإنما أهل ذمة، أقلية مهزومة مستسلمة في بلاد فتحها المسلمون. كما أنهم كفار مشركون قريبون من كراهية الإسلام والتأمر عليه، لا يجوز الاحتفال بأعيادهم ولا مساعدتهم في بناء الكنائس لأنها ليست دور عبادة وإنما أماكن للشرك بالله. ولا يجوز للنصارى في نظر الوهابيين أن يتولوا الحكم أو قيادة الجيوش مما يعنى انعدام الثقة في ولائهم للوطن.. وكل من يتابع صورة الأقباط في عشرات القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت السلفية لابد أن يحس بحزن. فهذه المنابر التي يتابعها ملايين المصريين يوميا تعلن بوضوح كراهيتها للأقباط واحتقارها لهم وكثيرا ما تدعو إلى مقاطعتهم وعدم التعامل معهم..

الأمثلة بلا حصر لكني سأورد هنا ما قرأته في الموقع السلفي الشهير «حراس العقيدة»، الذي خصص موضوعا كاملا بعنوان: «لماذا المسلم أفضل من القبطي؟!»، فكتب ما يلي: «أن تكوني فتاة مسلمة قدوتك زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم اللاتي فرض عليهن الحجاب أفضل من أن تكوني مسيحية قدوتك الزواني».. «أن تكون رجلا مسلما مجاهدا تدافع عن العرض والدين أفضل من أن تكون مسيحيا سارقا مغتصبا قاتلا للأطفال».. «أن تكون مسلما قدوتك محمد صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام أفضل من أن تكون مسيحيا قدوتك بولس

من قتل المصريين يوم العيد؟!

د. علاء الأسواني

في عام ١٩٢٣ تشكلت لجنة لوضع أول دستور مصري.. إلا أن الوفد (حزب الأغلبية آنذاك) أعلن مقاطعته لهذه اللجنة لأنها تشكلت بالتعيين وليس بالانتخاب الحر. وبالرغم من ذلك فقد ضمت اللجنة مجموعة من أفضل العقول المصرية وشهدت سجالاتا سياسية وفكريا رقيقا حول البنود المقترحة للدستور المصري.. وقد ارتفعت أصوات تنادى بالتمثيل النسبي للأقباط، بمعنى أن يكون للأقباط دائما نسبة معينة من المقاعد في المجالس النيابية والمحلية. تحول الاقتراح بسرعة إلى قضية رأى عام كبرى.. المؤيدون للتمثيل النسبي كانوا يريدون إنصاف الأقباط وتقويت الفرصة على التدخل البريطاني في مصر بحجة حماية الأقليات، أما المعارضون فكانوا يرفضون اعتبار الأقباط أقلية دينية بل يعتبرونهم مواطنين مصريين يجب أن يتم تقييمهم بمعيار الكفاءة وحدها.. المدهش أن معظم من عارضوا التمثيل النسبي كانوا أقباطا.. فبالإضافة إلى الدكتور طه حسين المسلم عارض الاقتراح المفكر سلامة موسى والأستاذ عزيز ميرهم، الذي جمع توقيع خمسة آلاف قبطي من المعارضين والقمص بطرس عبد الملك رئيس المجلس الملي العام ورئيس الكنيسة المرقسية الكبرى وأقباط آخرون كثيرون. وهكذا سقط الاقتراح ليسجل الأقباط واحدة من أعظم الوقائع في تاريخنا الحديث عندما رفضوا التمتع بامتيازات طائفية تحت أي مسمى..

تذكرت هذه الواقعة وأنا أقرأ عن مذبحه نجع حمادي البشعة، التي راح ضحيتها ستة أقباط تم قتلهم بالرصاص أثناء خروجهم من الكنيسة يوم العيد.. السؤال لماذا رفض الأقباط منذ ٩٠ عاما أن يتمتعوا بأي امتياز طائفي، ولماذا يذبحون اليوم في ليلة عيد الميلاد على أبواب الكنائس؟!... هذه في رأيي بعض أسباب الأزمة:

أولا: يؤكد لنا تاريخ مصر أن الفتنة الطائفية تنتشر دائما في أوقات الإحباط القومي. في بداية القرن العشرين انتابت المصريين حالة من اليأس بسبب الاحتلال البريطاني سرعان ما تحولت إلى فتنة طائفية قبيحة (لعبت فيها الأصابع البريطانية كالعادة)، ووصلت إلى ذروتها منذ ١٩٠٨ وحتى ١٩١١ ولكن ما أن جاءت ثورة ١٩١٩ حتى انصهر فيها الجميع بل إن بعض الأقباط مثل القمص سرجيوس كانوا من دعاة الفتنة فتحولوا مع الثورة إلى أكبر المدافعين عن الوحدة الوطنية. في مصر الآن الكثير من الإحباط والكبت والفقر والظلم، كل هذه العوامل

محاكمة نظام الفتنة

شريف حافظ

استشهد، الرئيس الراحل، محمد أنور السادات، برصاص مستغلي الدين، يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، دافعاً حياته ثمناً باهظاً نتيجة أخطائه في مهادنة الحركات الإسلامية المختلفة، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين التي جاءت أغلب الحركات المستغلة للدين في العالم من تحت عباؤها.

عرف القاضي والداني أن سبب اغتيال الرئيس الراحل، هو «استغلاله» الدين، ضد القوى المناوئة له، وبدا تشرس الحركات الدينية في حادث «المنصة». وكان المنتظر من النظام الجديد معالجة تلك الإشكالية على شتى الأصعدة، وليس الصعيد الأمني فقط، ولكن المدهش، أن النظام لا يزال «يبيرر» لانتشار تلك الظاهرة بما وقع «أيام السادات»، وكأن السادات لا يزال بيننا، ولم يُستشهد وكان النظام ليس له وجود، ويريد شماعة أو كبش فداء من الماضي، ولا يملك عقلاً أو قدرة للفضاء على تلك الظاهرة التي أضحت منتشرة كالنار في الهشيم، من خلال قنواته الفضائية الدينية على النيل سات التي تنشر التطرف وليس الاعتدال، بل إن المفاجأة الكبرى التي أوردتها الأستاذ محمد الدسوقي رشدي، الكاتب بجريدة اليوم السابع، أن مؤسسة الجمهورية (الحكومية) تمول قناة الناس التي تنتقد شيخ الأزهر وتهاجم مشاريع الدولة، وهو ما يدل، إما على تعمد الدولة نشر الإرهاب في المجتمع أو أنها لا تعرف فعل المؤسسات المختلفة فيها، وإن كانت تعرف، فتلك مصيبة، وإن كانت لا تعرف، فالمصيبة أعظم!

لقد عاشت البلاد فتنًا كثيرة في الصعيد بين مسلمين وأقباط، وأياً كانت تسمية كل حادث فإن السؤال للدولة يبقى: إن كنت قد فشلت في فك مكونات تلك الإشكالية عبر ما يزيد عن الـ ٢٨ سنة، ألا يجب أن تقبلي تسميتك بالدولة الفاشلة؟ ولقد لاحظت منذ حادث فرشوط تحديداً، أن هناك حالة من الغليان بين الأقباط، بأكثر مما مضى في أي من الأزمان السابقة، ثم جاءت مأساة نجع حمادي لتثبت «قصوراً» أمنياً إلى أبعد مستوى ممكن، خاصة مع تنبؤ الكثيرين بإمكانية حدوث تهديد أمني في تلك المنطقة، لأنها منطقة أزمات من هذا النوع (المنطقة التي تشمل الكشخ ونجع حمادي وفرشوط).

لقد حدث هجوم نجع حمادي على ثلاث مراحل، مرة قبل ١٠٠ متر من المطرانية، ومرة بعد ٥٠٠ متر من المطرانية، ومرة على بُعد خطوات منها، وعندما سُئل السيد اللواء المحافظ مجدي أيوب، أين كان الأمن، بعد إطلاق الرصاص في المرحلة الأولى، أجاب بأنه «ربما ارتبك!!! وأنا أسأل: هل تلك إجابة تصدر عن رجل أمن؟ إن كان الأمن المصري يرتبك من إطلاق النار، فهل يجب علينا استيراد أمن من خارج القطر؟! لقد عبر الرئيس مبارك عن أن

مع انتشار كل هذا العداء للأقباط ألا يصير الاعتداء عليهم طبيعياً بل ومحتوماً؟!..
ثالثاً: انتقلت عدوى التطرف من المسلمين إلى الأقباط فنشأت أجيال منهم منعزلة عن المجتمع وتورط بعض الأقباط في خطاب التعصب والكراهية ذاته وليس هناك أشهر من القس زكريا بطرس الذي تفرغ للطعن في الإسلام وإهانة المسلمين (والذي لا أشك في قدرة الكنيسة على إسكاته فوراً لو أرادت). لقد أسبغت الكنيسة حمايتها الكاملة على الأقباط لكنها زادت من عزلتهم وتحولت من سلطة روحية إلى حزب سياسي يتفاوض باسم الشعب القبطي (تأمل دلالة التعبير).. وخوفاً من صعود الإخوان المسلمين أعلنت الكنيسة على لسان كبار مسئولياتها، قبولها التام لفكرة توريث الحكم من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال.. هذا الموقف، فضلاً عن كونه يتناقض مع التاريخ الوطني العظيم للكنيسة، فإنه يلحق بالأقباط أشد الضرر لأنه يقدمهم وكأنهم عملاء للنظام المصري ضد بقية المصريين.. كما أن بعض أقباط المهجر، فيما يبدو، لم يتعلموا شيئاً من دروس التاريخ فقرروا الارتقاء بكل قوتهم في أحضان الدول الأجنبية التي لم ترد الخير لمصر قط، والتي رفعت دائماً شعار حماية الأقليات كذريعة لأطماعها الاستعمارية.. أقباط المهجر لهم مطالب، عادلة في معظمها لكنها للأسف طائفية تماماً، بمعنى أنها تريد حل مشكلات الأقباط بمعزل عن مشكلات الوطن.. إن أقباط المهجر يفعلون اليوم عكس ما فعله أجدادهم العظام الذين رفضوا التمثيل النسبي عام ١٩٢٣. إنهم لا يطالبون بالعدل والحرية للمصريين جميعاً وإنما يلحون في تحقيق امتيازات طائفية لهم فقط وكأنهم يقولون للنظام المصري «أعطنا نحن الأقباط الامتيازات التي نطلبها ثم اعمل ببقية المصريين ما تشاء فإن الأمر لا يعنينا».

.. إن مذبح نجع حمادي البشعة لا يجوز أن نراها إلا بطريقة واحدة: «إن مواطنين مصريين قد قتلوا يوم العيد وهم خارجون من الصلاة».. إن الأبرياء الذين سقطوا قتلى وهم يتبادلون تهاني العيد.. مصريون مثلي ومثلك، عاشوا معنا وحاربوا معنا ودافعوا عن الوطن بدمائهم.. إنهم مصريون، يتكلمون ويفكرون ويحلمون مثلنا تماماً.. إنهم نحن.. والذي قتلهم ليس من أطلق الرصاص عليهم.. وإنما قتلهم نظام فاسد مستبد جنم على صدور المصريين ونهب أموالهم وقمعهم ودفعهم إلى اليأس والتطرف والعنف..

الشروق المصرية

حدث معبد حتشبسوت في نوفمبر ١٩٩٧، لهو «تهريج أمني»، فماذا يكون الأمر، في حال تكرار حوادث الفتنة في الصعيد في السنة الواحدة أكثر من ثلاث مرات وفي إطار منطقة معروفة بتلك الحوادث؟ أعتقد أن هذا يمكن أن يوصف بأكثر من كونه تهريجا أمنيا فقط!

ثم إن الظواهر المختلفة في الصعيد من فتن وتآر وقبيلية وعصبيات وعائلات يدل على فشل فظيع للدولة بعد أكثر من ٢٨ سنة، في إطار استمرار كل هذا حتى اليوم. فهذا يدل على أن تلك المشاكل أصبحت مزمنة، دون علاج من قبل الدولة، على الإطلاق، رغم إيهام الإعلام لنا، من خلال مختلف المنابر، أن الدولة عالجت تلك السلوكيات، وهو ما يجعلنا نتهم إعلام الدولة «بالكذب» الواضح في هذا الخصوص، بينما الموضوع في استفحال مستمر! وبينما يقول البعض بأن المسألة في نجع حمادي، نتيجة تآر لما حدث في فرشوط، فقد رفض هوارة فرشوط التهمة، لأن عاداتهم تمنعهم من أخذ الثأر عشوائياً!!

وزاد على تلك المشاكل المذكورة أعلاه تواجد مراكز قوى تُقيم دولة داخل الدولة!! ولا يخفى عن الدولة اتهامات وهمسات بين الأقباط، لأشخاص بأعينهم في نجع حمادي في الجريمة الأخيرة، فعلاوة على اتهام عبد الرحيم الغول، نائب مجلس الشعب عن الحزب الوطني، وبث صور له مع المتهم حمام الكموني على الإنترنت، تدل على عمق معرفته بالمتهم، هناك إشارات لشخص يدعى سيد سليم، صديق للكموني، ويوسف الليثي وهو خال حمام الكموني وهو الذي قال أهل البلدة عنه إنه «بيرافق منذ شهرين ملتحين من خارج المدينة، بينما هم غرباء عن المنطقة»، وطالت الهمسات أيضاً، عقيد شرطة سابق، وهو رجل شديد السلطة في نجع حمادي ويهابه الكبير قبل الصغير، ويؤدي، وفقا للهمسات، خدمات بالغة لكل من «بيريد من أهله أو مريديه توجيه ضربة للأخرين - وهو من قبائل الهوارة ويمت من حيث القبيلة بصلبة قرابة لطفلة فرشوط المغتصبة»! «كما أنت الأخبار أن ناصر أحمد فخري قنديل شقيق النائب فتحي وحمام الكموني لم يكفا عن الالتقاء في عمارة طارق بشارع توفيق الحكيم بنجع حمادي، ولا يوماً واحداً منذ أحداث فرشوط وحتى وقوع أحداث الميلاذ.. وهى العمارة التي تدور حولها الأساطير في تسليحها بالأسلحة الميرى والمستورد»!

فهل توجد مراكز قوى في الصعيد مُشكلة لدولة داخل الدولة، وتريد إرهاب الأقباط من أهل مصر على حساب الدولة المصرية وعلى حساب الأمن المصري وعلى حساب سُمعة الدولة المصرية في الداخل والخارج؟! هل تعترف مصر بدولة أخرى بداخلها؟ إن كان هذا كذلك فإن الدولة تقف وبشكل رسمي ضد المواطنين، وتُصنّفهم، وتصنيفات عرقية ودينية، لا يُمكن القبول بها على الإطلاق، ويجب أن تستعيد الدولة «ضميرها»، لأن ما يحدث لا يُمكن السكوت عنه، ويجب أن يتدخل سيادة الرئيس شخصياً، ليخرجنا من تلك المأساة، لأن الحرب الأهلية اللبنانية وكل حرباً أهلية، بدأت بمراكز للقوى تؤكد هيمنتها بعيداً عن أجهزة الدولة، وهو ما لا يُمكن لأي دولة في العالم قبوله، إلا لو كانت تُعلن عن أنها تريد فنائها هي ذاتها!

إننا حيال الكثير من المشاكل في الصعيد التي يجب أن تجتث من الجذور حتى يُصبح هناك أمن بالفعل في تلك المنطقة. إن وجود السلاح في الصعيد بهذا الكم المُخيف ليدلنا على مُشكلة تهريبه إلى الداخل المصري وبشدة، وهو ما يجب أن يصدر تعميماً بخصوص منعه تماماً، وبالذات في الصعيد، أكثر من أي مكان آخر، طالما الدولة فاشلة في القضاء على الظواهر المستقلة،

ضد الأمن، هناك!

كما يجب وأن يصدر قرار من الحكومة، بتحريم استخدام واستغلال الشعارات الدينية، تماماً، في الانتخابات، خاصة أن الدولة ذاتها التي ترفع شعار المواطنة خفاً لا يُمكن أن تُرفع شعارات دينية «إسلامية» في مصر، وإلا كان هذا قبولاً من قبل الدولة برفع شعارات مسيحية وبهائية في مصر، وفقاً للمساواة أمام القانون أو في الفعل! وبالتالي فإن هذا الأمر يجب وأن يُمنع من قبل النظام ويُجرم فاعله وكل المُشاركين فيه، كما يجب ألا تُرفع أي لافتات عليها الهوية الدينية لأي شخص، لأن ما نُشر من قبل في اليوم السابع، هو أن حملات عبد الرحيم الغول في نجع حمادي كانت ترفع شعار «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وهو نوع من الرياء، لأن الجميع يعرف أن الرجل مسلم، ولا داعي للتأكيد، كما أن الدين ليس له محل من العملية الانتخابية الخاصة بمصر كلها، إلا إذا افترضنا أنها دولة دينية!

وفيما يتعلق بالعزاء لأسر الضحايا اندهشت كثيراً لإلقاء الأمن، القبض على بعض الناشطين الشباب الذين ذهبوا لتعزية أسر شهداء نجع حمادي. ماذا اقترفوا لكي يُقبض عليهم؟ هل هذا دور الأمن إذا؟ أن يعتقل من يؤدي واجب العزاء، من ناشطين شباب، لا حول لهم ولا قوة، ولا يقف عائقاً أمام البعض ممن يستهدف الأمنيين من المصريين!! لا أعتقد أن هذا في مصلحة أمن مصر! لقد عرف العالم بما كان هؤلاء الشباب سيقومون به من واجب عزاء، ولو تركوا لما عرف أو سمع أي شخص بهم، ولكن هكذا يصنع النظام دائماً الأبطال! إن اعتقال الناس وقمعهم وسلب حرمتهم لسبب تافه كهذا، وترك من دونهم يقتلون ويرهبون الأبرياء لأمر غريب حقاً! والسؤال البيهبي هو: هل الأمن في مصر يحمي النظام أم يحمي المصريين؟ وأسأل مرة أخرى: هل علينا استيراد أمن من الخارج؟.

هناك فارق شاسع بين أن يخاف المرء من القانون وأن يحترم هذا القانون! نخاف القانون لو أن القانون ليس بعاقل، ونحترمه إن كان له سيادة ويطبق على الجميع بتساوي. ومن منطلق عشقي لبلادي لم أكن لأستطيع أن أصمت عن مواجهة الشكوك، لأن واجبي كمواطن وأكاديمي، جعلته الظروف يكتب ويقول الحق يُحتم على الإبلاغ عن الهمسات، عندما تتعلق تلك الهمسات بأمن المصريين أياً كانوا ومن أي دين، لأن التحقيق يجب أن يطال كل من يمس الشك، وأن تتم محاكمة نظام الفتنة كله، حتى يُبرأ البريء على يقين، ويرتدع من يزرع البغضاء بين المصريين، ويُعاقب من فعل فعلة مست قلوبنا وروعتنا، وتُصبح مصر، حقاً، لكل المصريين، وليدخلها الناس دوماً، آمين!

اليوم السابع

لماذا لا تتغير مصر؟!

د. وسيم السيسي

«منذ هذه الأحداث المؤسفة، وأنا مصاب بحالة من الاكتئاب والحزن.. والخجل.. ليس لخلفتها الدينية، ولكن لأنها تضع المجتمع كله أمام المرأة.. فيكتشف حجم العري، والخزي، وأنه مجتمع أبعد ما يكون عن قيم الحضارة ومبادئ حقوق الإنسان.

هؤلاء الرعايا هم صدى للإعلام المصري، والنظام المصري والتيار الديني السياسي المصري، هم التعبير الديموي لممارسات طائفية تضرب في العمود الفقري المصري، هم التعبير الوقح الذي يستمرى تحريم إصلاح دورة مياه بكنييسة إلا بقرار، ويحرم الأقباط سرا - إلا بنسبة ضئيلة جدا - من كليات الشرطة والبحرية والحربية والطيران، ويغض عينيه عن ممارسات طائفية في الجامعات، وينشئ جامعات ومدارس يقصر دخولها على المسلمين دون الأقباط!

هؤلاء الأوغاد هم التعبير العنيف لبعض المشايخ الذين يرمون الأقباط بالكفر ليل نهار، وأن حرية الاعتقاد هي حرية الانتقال من المذهب الحنفي إلى المذهب الشافعي!!

تذكروا قضية البهائيين واخجلوا، تذكروا مصادرة الكتب واخجلوا، تذكروا الحسبة، وحرقت الكنائس.. واخجلوا، تذكروا نجيب محفوظ، والحكيم، وطه حسين.. واخجلوا.

أين الدولة من هذا كله؟ قولوها واضحة! هل تريدون أن تتحول مصر إلى دولة دينية؟ قولوها بصراحة حتى نعلن عليكم الحرب، أو نهجر بعيداً عن عالمكم العفن!

قولوا لنا إن الوطن للمسلمين، ولدى الشجاعة أن أضع إصبعي في أعينكم، فالوطن للمصريين جميعاً، وهو قبل الإسلام والمسيحية، وهو الراية الوحيدة التي تظللنا جميعاً إلى أبد الأبد.

قولوا لنا إنكم عذرة!!

تركتم المدارس تهجر تحية العلم لأنكم عذرة! تركتم الصبية الأوغاد يجلدون المواطنين في عين شمس وإمبابة.. والمنيا.. وبنى سويف.. والفيوم.. لأنكم عذرة! تركتم أصحاب اللحي يهبون ثروة مصر، وينخروا في اقتصاد مصر.. وأنتم تتفرون لأنكم عذرة! تركتم الخط الهمايوني يرتفع فساداً.. لأنكم.. عذرة! تركتم الكنائس تحترق.. والأقباط يقتلون.. لأنكم عذرة!

وسط هذا الخراب كله.. يلعب الأمن لعبة التوازن العبيطة! كل ما يحدث في مصر.. شعارات رائعة والداخل خرابان، كلمات رنانة، والمحتوى متخلف! أسفى على وطن يحمى محمد لأنه مسلم، ويظلم جرجس لأنه مسيحي! أسفى على وطن يتباهى بإسلام جارودى، ونسى أن يسأل

نفسه عن هذا الوطن الرائع (فرنسا) الذي لم يستنكر ما حدث من جارودى وهو من أكبر فلاسفتهم، بينما لو حدث هذا من بواب عمارة في مصر لاحترقت القاهرة!«

كانت هذه السطور من مقال للدكتور فرج فوده بعنوان «حديث صريح هذه المرة» بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩١ في جريدة الأهالي!

وأذكر يوم نشر هذه المقالة.. قال لي تليفونياً: إذا لم تتغير مصر بعد هذه المقالة.. فعلى مصر السلام.

وسؤالي هو.. لماذا لا تتغير مصر؟ ألم يقرأ المسئولون كلمات شانتر: صعب على أي منحرف أو خارج عن القانون أن يبتعد كثيراً عن قبضة الحاكم في مصر! ذلك لأنها دولة مركزية.. رأس كاسح وجسم كسيح، وأيضاً لأنها متحكمة في لقمة العيش عن طريق المياه، كما أنها دولة ليس بها دروب أو وهاد.. أو جبال.. من يبتعد عن الوادي.. يهلك في الصحراء؟! فأين إذن قبضة الحاكم التي يحدثنا عنها شانتر؟!!

فرق بين المصلح والسياسي.. فالأخير حرصه وعينه على الكرسي، والمصلح عينه وحرصه على الوطن حتى وإن فقد حياته! مثل الدكتور فرج فوده، وما أحوج مصر لمصلحين لا سياسيين.

حين كنت في إنجلترا للدكتوراه.. هاجمت مجلس المحافظة، وكتبت في الديلى ميل.. إنه مجلس الإهمال! وبالمنشيت العريض:

council of neglect-an egyptian doctor accuses

أي مجلس الإهمال.. طبيب مصري يتهم، وانعقد المجلس في نفس اليوم، وتمت مناقشة الاتهامات واقتراحاتي للإصلاح.. وتم الإصلاح في ٢٤ ساعة!

كان ناظم حكمت يقول: إن أجمل أيامنا لم نعشها بعد؟ فهل هذا صحيح أم أن أسوأ أيامنا لم نعشها بعد؟! أين التعليم الذي يثمر أطفالاً يحبون بعضهم بعضاً بغض النظر عن الدين، أين الإعلام الذي حذف كل ما هو جميل ومفيد.. وسمم عقولنا بالفكر الوهابي المتخلف! أين سيادة القانون التي لا تفرق بين مواطن وآخر بسبب الدين؟ تخلفنا في كل ميادين الحياة حتى الموسيقى! متى يأتي اليوم الذي أهتف فيه قائلًا: عمار يا مصر.. بدلا من خراب يا مصر!

المصري اليوم

الحروب الجواله للأنوثة والذكورة الطائفية في مصر

هاني درويش

لا يحتاج حمام الكموني، قاتل الأقباط السبعة ليلة عيد الميلاد، إلى علاقة مباشرة بأسرة فتاة فرشوط المسلمة المغتصبة، ولا يفرق بعد الزمان والمكان بين الحادثين لتبرير انفصالهما عن سياق المواجهة الطائفية المستعرة في مصر. لا بد إذن أن يعترف الجميع بذلك أولاً حتى يمكن تحليل الحادث المدوي الذي شهدته قنا، في أقصى صعيد مصر، أما أن تصر الجهات الأمنية والتنفيذية المصرية على نزع الصفة الطائفية للحادث فهو دفن للرؤوس لا في الرمال لكن في ما هو أسوأ وأردأ. وبمزيد من الروية يمكن تفكيك الحادث إلى أكثر من زاوية تصلح لفهم ظاهرة العنف الطائفي المتجول الحديثة في مصر.

جغرافياً، تقع قنا في أقصى جنوب مصر، وهي قبلياً الأكثر مياهاة بجذورها الشريفة الممتدة - وفقاً لإدعاءات قبائلها - إلى الرسول، هي في ذلك أكثر جذرية في عصبية الانتماء للصورة النقية من الإسلام من مجاورها شمالاً في سوهاج وأسيوط، وأكثر تعصباً للعروبية البدوية من أسوان جنوباً التي يختلط فيها الدم العربي بالدم النوبي فينتج تسامحاً إثنياً جديراً بفوتوغرافيا السياحة الشهيرة في بلاد الأثار والسد.

الأشراف، هكذا يطلق على اللحمة الأساسية للقبائل القناوية التي تحتضن أقلية مسيحية قديمة ليست بحجم التوازن الحرج شمالها في سوهاج وأسيوط والمنيا (حيث تتقارب النسب بغلبة طبيعية للإسلام)، ولا بندرة المسيحيين جنوبها بعد تحول النوبيين جميعاً إلى الإسلام بعد ثلاثة قرون من الفتح العربي لمصر.

وضع الأقباط في قنا هو أقرب لأقلية مستقرة في عرف رحابة صدر القبائل العربية الكبيرة، هي ليست بذلك الأقلية الحرجة على خطوط النار كما في أسيوط وسوهاج والمنيا، والوضع الطبيعي للأسر المسيحية القليلة في القلب القناوي هي صورة طقس تتناقله الدراسات الاجتماعية والعرفية لهذه الجغرافيا الإثنية مفادها الاستعارة الذمية التالية:

يخرج كبير العائلة المسيحية المحتضنة من القبيلة العربية في طقس سنوي وهو يسحب حصان شريف العائلة المسلمة في «زفة» تؤكد الولاء والتبعية الاسترلامية، فتتجدد حماية القبيلة المسلمة للأسرة القبطية من عام لآخر، وينتهي الطقس بحفل يقوم فيه القبطي بخدمة ضيوف القبيلة المسلمة بأن يقدم بنفسه الطعام والشراب.

هذا الطقس ليس مبالغة استعارية بل هو مظهر فخر القنانيين حتى الأكثر يسارية وليبرالية منهم، في مقاهي مدينة القاهرة. بمعنى آخر، هناك استقرار ضمني تسليمي في علاقة الأقلية بالأغلبية، وهي مستوعبة داخل أطر السلطات القانونية والأمنية الرسمية، الحزبية منها والأهلية، وبهذه

الرعاية العرفية عاش أقباط قنا في مدنها وريفها في احتكاك أقل دموية من الحادث الواقع شمالهم، فلم يسجل تاريخ التفجرات الطائفية في الصعيد منذ منتصف السبعينات أي جور طال أقباط قنا مقارنة بما حدث شمالها.

ماذا تعبر إذاً في هذه المعادلة المستقرة، ما الذي يدفع ضميراً جمعياً للتعبير عن صدمته باختلال التوازن فيطلق بلطجي مسلم النار على جمهور قبطي غير ليلة عيدهم؟ لا مفر هنا من الحديث عن فرشوط وحادثتها الاستثنائية، حيث اغتصب «أبله» مسيحي - كما بدا في بكائه أثناء جلسات محاكمته المصورة تلفزيونياً - طفلة مسلمة، وعلى رغم إحصاءات الاغتصاب المرتفعة يومياً في مصر، والتحرش الذي أصبح نافذة قول في الشوارع، إلا أن اغتصاب «مسيحي» لـ «مسلمة» عبر بما لا يدع مجالاً للشك عن خلل تاريخي في خيال تلك العلاقة. فحوادث هروب «مسيحية» مع «مسلم» هي «الماستر سين» الذي يبلسم العقل الجمعي الشعبي لدى الأغلبية المسلمة، خاصة عندما تحميه معالجة أمنية تميل غالباً إلى حماية «المسلم» الذي تشرعن عقيدته زواجه من مسيحية فيما تحرم الفعل العكسي. أقول هنا إن الحماس الأمني «المدعوم غالباً بحس تمييزي عرفي» لإنهاء مثل تلك الصدامات الطائفية على خلفية علاقة بين الجنسين، أسس لغبن تاريخي عند الأقباط مفاده أن الأمن غالباً ما يتلكا في إعادة فتياتهم، بل إنه يحمي غالباً وضمناً الفعل طالما كان الذكر مسلماً.

على الجانب الآخر، شرعن التواطؤ الأمني «حرب خطف الفتيات المسيحيات» وجعل منها حرباً إدلالية موسمية للأقباط في صعيد مصر طالما أن النتيجة محسومة سلفاً.

نحن هنا نتحدث عن بنية مستقرة من التكيف الأمني والتنفيذي مع التمييز العرقي ضد الأقباط، بل إن محافظ قنا وهو المسيحي الوحيد في جهاز الحكم الإقليمي لنحو نيف وعشرين محافظة، جاء من الأقلية الكاثوليكية داخل الأقلية المسيحية، وبدا الرجل في تصريحاته ملكياً أمنياً أكثر من الملك الأمني حين حمل أقباط فرشوط مسؤولية مذبحه أقباط نجح حمادي!

لا يحتاج إذاً بلطجي يستعمله مرشحو الدولة لـ «تقفيل» انتخابات مجلس الشعب إلى إذن من أحد ولا لعلاقة مباشرة بالإسلام كي ينفذ جريمته. فهو ابن شرعي لهذا المناخ التمييزي التاريخي الذي صدم - على ما يبدو - بـ «جراة المسيحيين في اغتصاب فرشوط»، وهو ابن العدالة الشعبية الصامته التي اهتز مكياها، وفيما لم يجد مغتصب فرشوط محامياً واحداً يجرو على الدفاع عنه في أولى جلسات محاكمته، سيجد الكموني بلا شك ألف محام للدفاع عن حقه في القتل، أو على الأقل من ينفي عنه جرم الطائفية متكيفاً مع القاعدة التي يراد بها باطل «أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته».

لقد اخترع عنصر الأمة معارك «الأنوثة والذكورة» الجواله، في ظل رعاية أمنية و فراغ سياسي وانعدام معايير مواطنة قانونية، والآن جاء وقت الحلقة الأضعف كي ينفلت عقاب مؤدبيها. فمن حادثة جنائية عادية تخضع للقانون إلى انتقام عشوائي طائفي لن يخضع لأي قانون، تتبعث روائح عفن نحسها مع كل تقبيل للحى الشيوخ والرهبان في لقاءات التلفزيون الموسمية.

.....
الحياة اللندنية

كيف انحدرت مصر إلى حضيض نجع حمادي؟

فرانسوا باسيلي

مذبحة نجع حمادي في صعيد مصر التي أطلق فيها مسلحون النار بشكل عشوائي على جموع المصلين الأقباط ليلة عيد الميلاد الشرقي هي إعلان دموي لحالة الفشل السياسي والاجتماعي الذريع الذي تعيشه مصر بشكل متسارع التدهور على مدى حوالي ثلث قرن. فهذه المذبحة هي الأخيرة في سلسلة من الاعتداءات وأعمال العنف ضد الأقباط في مصر بدأت في مطلع عهد السادات بحادثة حرق كنيسة الخانكة بالقاهرة عام ١٩٧٢ وقد عقد مجلس الشعب وقتها - وكان والذي عضوا فيه عن دائرة شبرا بالقاهرة - لجنة لتقصي الحقائق برئاسة جمال العطيبي قدمت عددا من التوصيات التي كان من شأنها - لو نفذت - أن تقضي على بوادر الفتنة الطائفية في مهدها لكن كان ذلك الوقت هو بداية استخدام الرئيس السادات للدين - وللإخوان المسلمين - لأغراضه السياسية تثبيتا لمكانته الداخلية فأطلق الهوس الديني من قممته وفتح له أبواب مصر ولذلك وضعت توصيات مجلس الشعب في الأدراج وكم طالب أبي في مجلس الشعب المرة تلو المرة بالغاء الخط الهمايوني الذي يعرقل بناء الكنائس وكانوا يستمعون ويصفقون ولا يفعلون شيئا.

ثم بدأ الفكر الديني المتشدد في الانتشار في الجوامع والشوارع والمكاتب والجامعات والنقابات والاتحادات وبدأ الأقباط يسمعون اللعنات والدعاوي تنصب عليهم بأعلى النبرات في ميكروفونات الجوامع والزوايا التي انتشرت في كل شارع وحرارة تتعنتهم «بالكفار» وتصب عليهم أفدح الشتائم وكأنهم ليسوا شركاء في هذا الوطن الذي راح يلفظهم ويطردهم ويضطهدهم بشكل مضطرد منذ السبعينيات والي اليوم وبدلا من أن يقوم السادات بدوره كرئيس مصري لكل المصريين أطلق على نفسه لقب «الرئيس المؤمن» وكان هذه صفة ينفرد بها عنم جاءوا قبله وأغلق أذنيه وعينيه عن مطالب وصرخات الأقباط بل ألقى في السجون بمن رفع صوته منهم ومن بينهم والذي القمص بولس باسيلي الذي ألقوا القبض عليه مع ألف وخمسائة من رموز مصر السياسية والثقافية والدينية في أحداث سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة لينتهي الأمر باغتيال السادات على أيدي «جماعته» الدينية التي رعاها.

كانت لدى الرئيس الجديد حسني مبارك فرصة أن يصحح المسار المصري وينأى به عن مستنقع الفتنة الطائفية ويقود مصر نحو مستقبل يليق بهذا البلد الذي وضع لبنة الحضارة الإنسانية قبل سبعة آلاف عام، ولكنه أهدر الفرصة المرة تلو المرة وأضاع تدريجيا كل ما حققه

المجتمع المصري من نهضة سابقة منذ عهد محمد علي وحتى وفاة عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ وترجع على حالة من الخمول والركود السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وصلت اليوم إلى فشل تام وانهار كامل لقطاعات أساسية مثل التعليم والصحة والمواصلات والتموين والصناعة والإسكان والإعلام والفنون تراجع كل شيء وركد في مستنقع من الموت البطيء الذي تنتشر فيه سرطانات الفساد والبلطجة والفضوى والنفاق والرشوة والمحسوبية بالإضافة إلى المرض الأعلى وهي حالة الصرع الديني التي انتابت الشارع المصري الذي دخل أفرادها في غيبوبة تذكرني دائما بطقس «الزار» المصري الذي تتطوح فيه جموع الرجال والنساء في تشنجات جسدية ورقصات محمومة على دقات الطبول مع إنشادات شعبية جنسية ودينية معا يمتزج فيها الشبق بالحرمان بالجنون بالصرخ لساعات متواصلة تخرج من أجساد وعقول المحنفلين كل ما احتبس بها من رغبات محبطة وغرائز مكبوتة وتأوهات وأوجاع إنسانية واجتماعية مأزومة كان «الزار» هذا يعقد بشكل محدود في بعض القرى والأحياء الشعبية في مصر التي تعاني من الفقر والجهل والمرض ولكن المجتمع المصري بأسره اليوم قد دخل حالة الزار هذه وأصبح بأكمله مغموسا وممسوسا إلى حد الهوس والصرع غارقا في ترهات وخرافات تشغل كل دقيقة من يومه وكل شاردة وواردة من فكره وانهال شيوخ التكفير على رؤوس الناس بفتاوى أضحكت العالم كله على جهل هذه الأمة وجعلنا لا نصدق ما نسمع ونري من مهازل ومساخر لم يعد يرتكبها غيرنا في العالم.

كيف وصلت مصر إلى مستنقع نجع حمادي؟

لقد أصبحت نجع حمادي في الأيام الماضية تستدعي للأذهان كل ما هو محزن ومؤسف من جهل طائفي وتطرف ديني وتدليس سياسي وبلطجة حزبية وعنف دموي وانفصام في الشخصية المصرية بين قبطي ومسلم. بينما أتذكر بحزن أن نجع حمادي هذه كانت في فترة شبابي في مصر الناصرية ترتبط في أذهاننا المتطلعة بمصانع جديدة تقام كل يوم منها مصانع للسكر وأخرى للألمونيوم.. نجع حمادي كانت تعني مشروع مصر التامية صناعيا المتحررة سياسيا وثقافيا واليوم نجع حمادي هي الظلام الطائفي والمذابح الجاهلية والفساد حتى في واجهاته الدينية.

إن الصعيد المصري هذا الذي تركوه يقبع في ثقافة القرون الوسطي وأهملوه تماما بلا خدمات ولا مشروعات في الثلاثين عاما الماضية هو نفسه الصعيد المصري الذي شهد فجر الحضارة البشرية والذي أسس أول دولة في التاريخ وقدم انجازات شاهقة في كافة جوانب الحضارة من علوم وطب وهندسة وكيمياء وفلك وزراعة وفنون وتحرير للمرأة.. وكل ذلك قبل أكثر من خمسة آلاف سنة لقد شهد ذلك الصعيد المصري أول ملكة في التاريخ هي حتشبسوت التي حكمت مصر عشرين عاما أرست فيها قواعد نهضة عامرة وشيدت معبد الدير البحري الباهر المحفور في الصخر والذي يتوافد السياح من أقطار الأرض لمشاهدة أعجوبته وهو نفس المعبد الذي شهد عام ١٩٩٧ مذبحة السياح التي قامت بها جماعة إرهابية ظلامية تدعي انتسابها للإسلام وقامت بذبح عدد كبير من السياح الأبرياء رجال ونساء وشيوخ فما أوسع الهوة بين الروح الحضارية المصرية القديمة وبين بؤس الواقع المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين!

ذلك الريف المصري البسيط هو الذي ترعرع فيه في مطلع القرن التاسع عشر المصري متحرر الروح والعقل الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي الذي أرسله محمد علي الحاكم القوي المتفتح الذي قاد نهضة مصر الحديثة إلى فرنسا فنهل الشيخ الطهطاوي من معارفها ولم يلعبها باعتبارها كافرة مارقة بل تعلم لغتها وراح يترجم أمهات كتبها التنويرية ومنها كتاب مونتسكيو عن الحضارة الرومانية وكتاب عن بطرس الأكبر باعث النهضة الروسية وعاد إلى مصر عام ١٨٣١ لينشئ أول مدرسة للترجمة التي أصبحت دار الألسن ويقوم بمحاربة الآراء الفاسدة ويبذر بذور النهضة العلمية والتقدم.

وكرر الشيخ محمد عبده بعد ذلك بنصف قرن ما فعله الطهطاوي فقد سافر إلى باريس عام ١٨٨٠ واشترك مع جمال الدين الأفغاني في إصدار «العروة الوثقى» ونهل من الثقافة العالمية وروح التحرر العقلي فعاد عام ١٨٨٩ إلى مصر بعد أن توسط سعد زغلول لدى الخديوي توفيق للعفو عنه وعين عضواً بمجلس شورى القوانين ثم مفتياً عاماً لمصر حتى وفاته عام ١٩٠٥ وقام الشيخ محمد عبده بحركة إصلاح وتجديد كبيرة لفهم الدين وصادر مئات الفتاوى في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقدم أفكاراً متحررة وعصرية تصالح المسلم مع عصره ودينه معاً والغريب المحزن هنا أن كافة القضايا الدينية التي تشغل بها مصر اليوم في ردتها الحضارية الحالية مثل قضايا المرأة والحجاب والتحرر والمواءمة بين الدين والعلم وغيرها - كان محمد عبده قد قدم لها حلولاً وفتاوى في نهاية القرن التاسع عشر وهاهي مصر تعود القهقري لأكثر من مائة عام فتعيد طرح نفس القضايا الدينية التي كان من المفروغ أننا نخطبناها منذ قرن مضى فمن المسئول عن هذا الضياع الوجودي الهائل لوطن بأكمله يعود إلى الوراثة مائة عام بينما تتدفع دول العالم للأمام بلا هوادة؟

كيف وصلت مصر التي عرفت شيوخ التنوير منذ عهد محمد علي والتي ساعدها الفهم العصري المتحرر للإسلام على النهل من علوم الغرب ومعارفه بلا حساسية ولا عقد كيف وصلت إلى إنتاج شيوخ التكفير الذين لا هم لهم اليوم سوى صب اللعنت على الآخرين وإعادة إنتاج قضايا الجاهلية وتقميط المرأة المصرية تحت خيمة النقاب الذي لم تعرفه في تاريخها المضيء على مدى سبعين قرناً! إن مصر على طول تاريخها هي بلد تخضع للحكومة المركزية ومن يتربع عليها من فرعون أو ملك أو رئيس ولا يحدث شيء في المجتمع المصري إلا وكان للفرعون أو الملك أو الرئيس كلمة أو فعل فيه وبالتالي فمسئولية ما يحدث لمصر تقع كاملة على كاهل حكامها ومن يختارهم لإدارة شؤون البلاد.

وقد رأينا كيف أسس الرئيس السادات حزب مصر فهرع إليه كل من يريد الانضمام تحت جناح الرئيس والعمل على خدمته ومنافقته واستجداء عطايه من مراكز وسلطة وجاه وأصبح ذلك الحزب بعد ذلك هو «الحزب الوطني» اليوم فما هي شرعية حزب يؤسس رئيس البلاد وهو في السلطة؟ وهل هناك عاقل يتصور أن هذا نظام ديمقراطي؟ وكيف يمنح الحزب الوطني الحاكم بعد ذلك لنفسه حق الموافقة أو الرفض لتأسيس أية أحزاب أخرى؟ هل تعرف بلداً آخر في العالم يملك فيه أعضاء حزب حق الموافقة على تكوين أحزاب معارضة لهم؟

هل هذه هي أزهى عصور الديمقراطية التي يتبجح بها علينا المنافقون المنتفعون بالمراكز والمنح التي يوزعها الحزب الحاكم؟

لقد تردت الأحوال في مصر اليوم إلى درك لم يعرفه المصريون منذ عهد المماليك والمسئول عن ذلك هو الرئيس والنظام المصري الحالي وحزبه الوطني الحاكم فهم يحكمون منذ ثلاثين عاماً أصبحت فيها مصر في قاع الدول على أساس معظم المقاييس المحايدة التي تصدر عاماً بعد عام. ولا يحتاج المصريون إلى مقاييس عالمية لمعرفة ذلك فنظرة واحدة إلى الشارع المصري بكل فوضاه وتقواه الشكلية المصطنعة المهووسة بكل تناقضاته وعشوائياته وتسيبه - نظرة واحدة إلى أي مدرسة إعدادية في أي حي فقير أو قرية منسية - نظرة واحدة إلى طرقات أي مستشفى عام حيث ينتظر الفقراء المطحونون العلاج فيأتي قبله الموت - نظرة واحدة إلى المعارك الدموية في طوابير الخبز أو داخل حافلات الموت الطائرة أو في كهوف مساكن العشوائيات حيث يقيم المصريون بلا صرف صحي ولا مياه جارية - نظرة إلى نظام التعليم الحكومي الفاشل والدروس الخصوصية الباهظة التي تلهب ظهور ما تبقى حياً من الطبقة الوسطى المنقرضة - نظره واحدة إلى السياسات التي فشلت حتى في إدارة «معركة» كروية مع دولة عربية فتحوّلت إلى مهزلة دولية - سياسات أضاعت هوية مصر ومكانتها الدولية وأصبحت مصر التي كانت زعيمة لدول عدم الانحياز - مصر الثمانين مليوناً تضع رأسها برأس حزب مثل حزب الله أو حركة مثل حركة حماس لا يحتكم أي منها على أكثر من ألف أو ألفين مقاتل ولم يكن لهؤلاء الصعود على مسرح الأحداث لولا الغياب المدوي الفاضح لمصر عن هذا المسرح منذ حرب العيور.

على الأقباط بعد نجع حمادي سحب تأييدهم للحزب الوطني الحاكم وإعلان سخطهم على سياساته الفاشلة التي أودت بمصر إلى السقوط إلى مستنقع العصبية الطائفية والكرهية الدينية وليس صدفة أن المتهم بهذه المذبحة كان معاوناً لصيقاً لمرشح الحزب الوطني في نجع حمادي.

علي الأقباط وقياداتهم السياسية (الغائبة المغيبة) والدينية الفاعلة إعلان انضمامهم للحركة الوطنية المصرية المعارضة لهذه النظام الذي عاد بمصر إلى عهد المماليك وترجع لثلاثين عاماً على مسيرة الانحدار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي أوصل مصر إلى حالة تصعب على الكفار - أي النصارى في مفهوم شيوخ التكفير الذين أضاعوا الإرث الباهر لشيوخ التنوير قبل قرن من الزمان.

على الأقباط الانضمام إلى الحركة الوطنية المعارضة للتنوير والمعارضة للاستمرار في هذا المسار البائس الخطير والتحرك بحمية ووطنية مع إخوانهم من المسلمين المصريين الراضين للطرف والتشدد الديني المظلم المتطلعين إلى بناء وطن عصري حديث لا يخط السياسة بالدين ويخرج من حفلة الزار التي سقط فيها المجتمع المصري.

وقد يكون للأقباط في حركة تأييد الدكتور البرادعي مجالاً للعمل الوطني المجدي يكون عاملاً من عوامل إنقاذ مصر وانتشالها من برائن الجهل والفساد والفسل.

.....
ميدل ايست اونلاين